الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة السورية الخاصة
كلية العلوم الإدارية
قسم التمويل والمصارف

الجامعة السورية الخاصة
SYRIAN PRIVATE UNIVERSITY

دور نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي القائم على تقييم المخاطر الآني للحد من الازمات المصرفية

دراسة ميدانية في المصارف السورية الخاصة

The Role of a Smart Deposit Insurance System Based on RealTime Risk Assessment in Mitigating Banking Crises

A Field Study in Syrian Private Banks

دراسة مقدمة للحصول على درجة الإجازة في العلوم الإدارية قسم التمويل والمصارف

إعداد الطالبة:

أريج مأمون الزعبي

إشراف الدكتورة:

سمر حبيب

العام الدراسي 2024-2025

شكر وتقدير

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليَّ وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه.

الحمد لله الذي وفقني لهذا العمل، فما كان لشيء أن يتم إلا بمشيئته جل شأنه.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري وتقديري إلى **عميدة كلية العلوم الإدارية والدكتورة المشرفة سمر حبيب** والتي لم تبخل عليَّ بإرشاداتها ونصائحها وتوجيهاتها السديدة وأيضاً حرصها على إتمام هذا العمل على أكمل وجه

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة.

وأشكر أيضاً كل من الجامعة السورية الخاصة وأخص فيه كلية العلوم الإدارية، قسم التمويل والمصارف والسادة أعضاء الهيئة التدريسية الذين أتاحوا لي الفرصة أن أنهل من علمهم وخبرتهم الكثير.

إهداء

إلى من منحني كل شيء ولم يأخذ مني شيء

إلى من بذل من نفسه لأكون ما أنا عليه اليوم

إلى من تقف كلمات التعبير عاجزة أمام حنانه

إلى من أفخر به ومن كان دوماً عزي، إلى الأوسم وصاحب الهيبة الأجمل

أبي الغالي

إلى معلمتي الأولى منذ الصغر من علمتني الحرف والحب

إلى من كبرت بين يديها وكانت مصدر قوتي وأعطت دون مقابل

إلى من كان نجاحي أسمى طموحها وكانت الداعم الأقوى في كل خطوة

إلى من لا تكفيها الكلمات ولا توفيها الصفحات، إلى من كان من أجلها كل إنجاز

أمي الحبيبة

إلى عزوتي وسندي وشراعي في هذه الحياة، من أفخر بهم فرداً فرداً، وأسعد لخطواتهم ونجاحاتهم كما لو أنها لي، إلى رفاقي في هذه الحياة أخوتي:

الدكتورة ماجدة، محمد، أبرار، عبد الرحمن، عبد الله، ريتال، تالين

إلى من شاركوني حياتي الجامعية، وجعلوا الأيام أخف والذكريات أغلى، إلى من ستظل أسماؤهم محفورة في الذاكرة مهما مضى من الوقت، إلى الجزء الأجمل من الرحلة صديقاتي:

شهد الحمصي، ماسة السبسبي، سنا عثمان، ماسة الرز، سارة شندوبة، بتول عبلة، ماريا عبد العال، فلك هبا

أهدي تخرجي لكم جميعاً.

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحليل أوجه القصور في نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي في مواجهة الأزمات المصرفية، ومعرفة دور نظام تأمين الودائع الذكي المقترح والقائم على التقييم الآني للمخاطر في الحد من الأزمات المصرفية، وتحديد المتطلبات التنظيمية والتقنية والتحليلية اللازمة لتطبيق نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي المقترح القائم على التقييم الآني للمخاطر، وتحليل التحديات المحتملة التي قد تواجه تطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح وبيان الآثار المتوقعة لتطبيق نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي المقترح والقائم على التقييم الآني للمخاطر.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد ضمَّ مجتمع الدراسة العاملين في القسم المالي وقسم تكنولوجيا المعلومات لدى المصارف السورية الخاصة، وقد تمَّ أخذ عينة عشوائية من العاملين في مناصب وظيفية مختلفة، كما تمَّ الاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات وجرى توزيعها الكترونياً وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة الصالحة للتحليل (94) استبانة تمَّ تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS واختبار الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي البسيط واختبار One sample t test.

توصلت الدراسة إلى تعدد أوجه القصور في نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي في مواجهة الأزمات المصرفية، ووجود دور إيجابي ذو دلالة معنوية لنظام تأمين الودائع الذكي المقترح القائم على التقييم الآني للمخاطر في الحد من الأزمات المصرفية، ووجود مجموعة من المتطلبات اللازمة لتطبيق نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي المقترح والقائم على التقييم الآني للمخاطر، إضافة إلى وجود العديد من التحديات المحتملة لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح ووجود العديد من الآثار المتوقعة عند تطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح القائم على التقييم الآني للمخاطر.

وقد أوصت الدراسة الهيئات الرقابية ومؤسسات تأمين الودائع مراجعة وتحديث أطرها التقليدية بشكل مستمر لتشمل آليات تقييم مخاطر أكثر ديناميكية وسرعة، كما ينبغي التركيز على بناء احتياطيات كافية ومرنة، وتطوير بروتوكولات واضحة للتعامل مع الأزمات، وتحسين سرعة دفع التعويضيات للمودعين لتعزيز الثقة، كما يجب على البنوك المركزية ومؤسسات تأمين الودائع استكشاف وتطوير أنظمة تأمين ودائع ذكية تعتمد على التقييم الآني للمخاطر، والاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية اللازمة، وتطوير نماذج تنبؤية دقيقة للمخاطر.

الكلمات المفتاحية: تأمين الودائع المصرفية، النظام الذكي، التقييم الآني للمخاطر، الأزمات المصرفية، إدارة المخاطر المصرفية.

Abstract

The study aimed to analyze the shortcomings of the traditional deposit insurance system in addressing banking crises, to explore the role of the proposed smart deposit insurance system based on real-time risk assessment in mitigating such crises, and to identify the regulatory, technical, and analytical requirements for implementing the proposed smart system. Additionally, the study sought to analyze the potential challenges that may arise during implementation and to outline the expected impacts of adopting a real-time risk-based smart deposit insurance system.

The study adopted a descriptive analytical methodology. The study population consisted of employees in the financial and information technology departments of private Syrian banks. A random sample was selected from employees in various job positions. Data were collected using a questionnaire distributed electronically. A total of 94 valid responses were obtained and analyzed using the SPSS statistical software. Hypotheses were tested using simple linear regression and the One Sample t-test.

The study concluded that the traditional deposit insurance system suffers from multiple deficiencies in addressing banking crises. It also found a statistically significant positive role for the proposed smart deposit insurance system based on real-time risk assessment in mitigating banking crises. Moreover, the study identified a set of essential requirements for implementing such a system, highlighted several potential challenges, and pointed to a range of expected impacts associated with its implementation.

The study recommended that regulatory bodies and deposit insurance institutions continuously review and update their traditional frameworks to incorporate more dynamic and rapid risk assessment mechanisms. Emphasis should also be placed on building sufficient and flexible reserves, developing clear crisis response protocols, and improving the speed of compensation payments to depositors to enhance trust. Central banks and deposit insurance institutions should explore and develop smart deposit insurance systems that rely on real-time risk evaluation, invest in the necessary technological infrastructure, and develop accurate predictive risk models.

Keywords: Deposit insurance, smart system, real-time risk assessment, banking crises, bank risk management.

فهرس المحتويات

الإطار العام للدراسة 1

أولاً– المقدمة: 1

ثانياً– مشكلة البحث: 1

ثالثاً– أهداف البحث: 2

رابعاً– فرضيات البحث: 2

خامساً– أهمية البحث: 3

سادساً– منهج البحث: 4

سابعاً– مجتمع وعينة البحث: 4

ثامناً– متغيرات البحث: 4

تاسعاً– مصطلحات البحث: 4

عاشراً– الدراسات السابقة: 5

أحد عشر– ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: 8

الفصل الأوّل: نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي القائم على تقييم المخاطر الآني..... 9

المبحث الاوّل: أنظمة تأمين الودائع المصرفية التقليدية:..... 9

المطلب الأوّل: تعريف وبيان أهمية نظام تأمين الودائع المصرفية: 9

المطلب الثاني: أنواع أنظمة التأمين على الودائع وتصنيفاتها الدولية: 10

المطلب الثالث: آليات تقييم المخاطر وتحديد الأقساط في النظام التقليدي:..... 12

المطلب الرابع: أوجه القصور في النظام التقليدي وضرورة تطويره:..... 14

المبحث الثاني: النظام الذكي المقترح لتأمين الودائع المصرفية:..... 16

المطلب الأوّل: الإطار المفاهيمي للنظام الذكي المقترح القائم على تقييم المخاطر الآني:..... 16

المطلب الثاني: المتطلبات اللازمة لتطبيق النظام الذكي المقترح لتأمين الودائع:..... 21

المطلب الثالث: آلية عمل النظام الذكي المقترح:..... 24

المطلب الرابع: مزايا النظام الذكي المقترح: 27

المطلب الخامس: التحديات المحتملة لتطبيق الأنظمة الذكية: 29
المطلب السادس: الفروقات الجوهرية بين النموذج التقليدي والنموذج الذكي المقترح:..... 30
المطلب السابع: الآثار المتوقعة لتطبيق نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي المقترح القائم على التقييم الآني للمخاطر: 31
الفصل الثاني: مواجهة الأزمات المصرفية والحد منها 32
مقدمة..... 32
المبحث الأوّل: الأزمات المصرفية، المفهوم الأسباب والآثار:..... 32
المطلب الأوّل: تعريف الأزمات المصرفية وأنواعها: 33
المطلب الثاني: الأسباب والعوامل المؤدية لحدوث الأزمات المصرفية: 35
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية المترتبة على الأزمات المصرفية:..... 37
المبحث الثاني: آليات وأساليب الحد من الأزمات المصرفية:..... 38
المطلب الأول: دور السياسات الاحترازية الكلية والجزئية: 38
المطلب الثاني: دور الرقابة المصرفية والحوكمة:..... 39
المطلب الثالث: فاعلية نظم تأمين الودائع التقليدية في الحد من الأزمات المصرفية:..... 42
المطلب الرابع: النظام الذكي المقترح كآلية مبتكرة للحد من الأزمات المصرفية: 43
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية 44
أولاً: أداة الدراسة 44
ثانياً: تصميم الاستبانة..... 44
ثالثاً: اختبار ثبات الاستبانة..... 45
رابعاً: تحليل خصائص عينة الدراسة 45
خامساً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة 47
سادساً: اختبار فرضيات الدراسة 57
الملحق رقم (1) استمارة استبيان 67

الإطار العام للدراسة

أولاً- المقدمة:

في ظلّ التطورات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبح القطاع المصرفي أحد أهم الركائز التي تُحدِث تحولات جذرية في هيكلية الاقتصاد العالمي والمحلي، فقد فرضت التغيرات التكنولوجية، والتحولات في السياسات النقدية، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية الأخيرة، تحديات غير مسبوقة على المؤسسات المصرفية، مما دفعها لتبني استراتيجيات جديدة تعتمد على الابتكار والرقمنة لتعزيز كفاءتها وضمان استدامتها.

ومع تنامي التحديات الاقتصادية وتعقيد البيئة المصرفية العالمية، أضحت مسألة الحفاظ على الاستقرار المالي أولوية قصوى لصّناع السياسات والمؤسسات المالية على حدٍّ سواء. وتعد الازمات المصرفية من أبرز المخاطر التي تهدد هذا الاستقرار، لما لها من تداعيات سريعة وعميقة على الثقة العامة بالنظام المصرفي، وعلى الاقتصاد الكلي بشكل عام. وبالتالي ظهرت الحاجة الملحة إلى تطوير منظومات حماية مصرفية تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات، ومن هذا المنطلق برز نظام تأمين الودائع كأداة أساسية لتعزيز الثقة وحماية حقوق المودعين، إلا أنَّ النماذج التقليدية لهذا النظام أثبتت محدوديتها في التنبؤ المبكر بالمخاطر والتفاعل الفعّال مع المتغيرات الديناميكية في القطاع المصرفي حيث لم تعد قادرة على مواكبة تعقيدات البيئة المصرفية الحديثة.

وفي خضم هذه التطورات التكنولوجية المتسارعة، بات من الضروري تبني حلول ذكية قادرة على الاستجابة الفورية للمخاطر المصرفية المحتملة، عبر إدخال مفاهيم التقييم الديناميكي واستخدام أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبؤي، وهو ما يفتح المجال أمام تطوير نظام تأمين ودائع ذكي قائم على تقييم المخاطر الآني. إن هذا النهج لا يهدف فقط إلى حماية أموال المودعين، بل يتجاوز ذلك ليشكل آلية استباقية تسهم في الحد من وقوع الأزمات المصرفية قبل تفاقمها، وذلك في إطار سعيه لتقديم رؤية متكاملة تعالج أحد أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي المعاصر.

وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع، يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على **دور نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي القائم على تقييم المخاطر الآني** كأداة استراتيجية لتعزيز الاستقرار المالي والحد من الازمات المصرفية، من خلال دراسة ميدانية تحليلية تأخذ بعين الاعتبار الواقع المحلي، وتسعى إلى تقديم رؤية تطبيقية قابلة للتنفيذ.

ثانياً- مشكلة البحث:

رغم اعتماد العديد من الدول على أنظمة تأمين الودائع كأداة لضمان الاستقرار المالي، الا أنَّ الأزمات المصرفية لا تزال تتكرر بوتيرة مقلقة، ما يكشف عن قصور جوهري في قدرة هذه الأنظمة التقليدية على الاستجابة الفورية للمخاطر المصرفية المتصاعدة، إنَّ الجمود المؤسسي وضعف أدوات التنبؤ المبكر في هذه الأنظمة التي تعتمد على تقييمات دورية سواء شهرية أو سنوية مما يؤدي إلى تأخر في اكتشاف المؤشرات الخطرة مثل تراجع السيولة أو ارتفاع الديون المتعثرة، كل ذلك يجعلها عاجزة عن رصد التدهور المالي في المصارف قبل وقوعه، لأنَّ هذه الأنظمة غالباً ما تؤدي دوراً تعويضياً فقط بعد وقوع الأزمات، وهذا القصور الوظيفي يؤثر سلباً على ثقة العملاء بالقطاع المصرفي ويزيد من احتمالية حدوث انهيارات مصرفية مفاجئة، من هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى تطوير

نظام ذكي أكثر كفاءة وقدرة على المساهمة في الحد من الازمات المالية، يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلين الرئيسيين التاليين:

التساؤل الرئيسي الأول:

1- "ما أوجه القصور في نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي في مواجهة الأزمات المالية؟ "

التساؤل الرئيسي الثاني:

2- **" ما دور نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي القائم على التقييم الآني للمخاطر في الحد من الأزمات المصرفية؟"**

وينبثق عن التساؤل الرئيسي الثاني التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المتطلبات اللازمة لتطبيق نظام ذكي لتأمين الودائع المصرفية القائم على التقييم الآني للمخاطر؟
- ما التحديات المحتملة لتطبيق نظام تأمين ودائع مصرفية ذكي قائم على التقييم الآني للمخاطر؟
- ما الآثار المتوقعة عند تطبيق نظام تأمين ودائع ذكي قائم على التقييم الآني للمخاطر للحد من الأزمات المصرفية؟

ثالثاً- أهداف البحث:

في ضوء التساؤلات التي تمَّ عرضها في مشكلة البحث أعلاه، يمكن عرض أهداف هذا البحث كما يلي:

1- تحليل أوجه القصور في نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي في مواجهة الأزمات المالية.

2- معرفة دور نظام تأمين ودائع ذكي قائم على التقييم الآني للمخاطر، في الحد من الأزمات المصرفية.

3- تحديد المتطلبات الفنية والتقنية والتنظيمية اللازمة لتطبيق نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي القائم على التقييم الآني للمخاطر.

4- تحليل التحديات المحتملة التي قد تواجه تطبيق نظام تأمين ودائع ذكي قائم على التقييم الآني للمخاطر.

5- بيان الآثار المتوقعة لتطبيق نظام تأمين ودائع ذكي قائم على التقييم الآني للمخاطر.

رابعاً- فرضيات البحث:

استناداً الى التساؤلات التي تمَّ عرضها في مشكلة البحث أعلاه، يمكن عرض فرضيات البحث على الشكل التالي:

1- **الفرضية الرئيسية الأولى:** لا توجد أوجه قصور في نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي في مواجهة الأزمات المالية.

2- **الفرضية الرئيسية الثانية:** لا يوجد دور لنظام تأمين الودائع المصرفية الذكي القائم على التقييم الآني للمخاطر في الحد من الأزمات المصرفية.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا تتوافر متطلبات تنظيمية وتقنية لتطبيق نظام ذكي لتأمين الودائع المصرفية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد تحديات محتملة لتطبيق نظام تأمين ودائع ذكي قائم على التقييم الآني للمخاطر.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد آثار متوقعة لتطبيق نظام تأمين ودائع ذكي قائم على التقييم الآني للمخاطر.

خامساً- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من الناحية العلمية والعملية وفق الآتي:

أ- الأهمية العلمية: تأتي أهمية هذه الدراسة في مساهمتها في إثراء المعرفة الأكاديمية من خلال طرح مقاربة جديدة لتأمين الودائع تعتمد على التقييم الآني للمخاطر، مما يعزز من الفهم النظري للعلاقة بين الأنظمة الذكية والاستقرار المالي. كما تسد هذه الدراسة فجوة بحثية قائمة، إذ لا توجد حتى الآن دراسات عربية على حد علم الباحثة، متكاملة تناولت هذا الموضوع من منظور تكاملي يدمج بين التحليل المالي والمصرفي من جهة، والتقنيات الذكية ونظم الإنذار المبكر من جهة أخرى.

وأيضاً تعزيز ثقة المودعين حيث يوفر هذا النظام مستوى عالياً من الطمأنينة للمودعين، مما يقلل احتمالية حدوث سحوبات جماعية للودائع (Bank Runs) ويحافظ على سلامة النظام المصرفي ككل.

وبالتالي، يمكن اعتبار هذا العمل خطوة نحو تأسيس إطار مفاهيمي جديد لتأمين الودائع يقوم على الوقاية والجاهزية، وليس فقط على التعويض وردّ الفعل.

ب- الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية للبحث من خلال طرح تصور عملي لإعادة هيكلة نظام تأمين الودائع بما يتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي ومع طبيعة المخاطر الحديثة التي تواجه المؤسسات المصرفية، خاصةً في بيئات غير مستقرة أو ذات حساسية اقتصادية. وتشير الدراسة إلى إمكانيات واقعية لتطبيق نظام تأمين ذكي يمكنه رصد الإشارات المبكرة للتراجع في السيولة أو تفاقم المخاطر الائتمانية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد صانعي القرار في اتخاذ تدابير استباقية باستخدام بيانات قابلة للقياس قبل تفاقم الأزمات. كما أن نتائج هذه الدراسة قد تسهم في دعم المصارف المركزية وهيئات الرقابة المصرفية في تبني سياسات أكثر ديناميكية ومرونة، ترتكز على بيانات حية وتحليلات آنية، وهو ما يمثل نقلة نوعية في أدوات الاستقرار المالي.

وانطلاقاً من ذلك، فإن هذا البحث لا يقتصر على تقديم إطار نظري مبتكر، بل يمتد ليكون أداة عملية يمكن أن تُسهم في تطوير السياسات المصرفية وتعزيز الثقة في النظام المالي وتقليل الأعباء الحكومية في أوقات الأزمات بفضل آليات الرصد والتدخل المبكر، لا سيما في الدول التي تسعى إلى التحديث التكنولوجي والتحول نحو اقتصاد رقمي أكثر أماناً ومرونة.

سادساً- منهج البحث:

انسجاماً مع أهداف وفرضيات الدراسة فقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي بأسلوب تحليلي في إعداد هذه الدراسة، حيث تمَّ الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع المعلومات وتصنيفها وعرضها وتفسيرها، بغرض عرض الجانب النظري للدراسة من خلال الاستعانة بالكتب والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، كما اعتمدت الباحثة بشكل رئيسي على الدراسة الميدانية مستخدمة الاستبانة بتحليلها الاحصائي وذلك من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

سابعاً- مجتمع وعينة البحث:

ضم مجتمع الدراسة العاملين في القسم المالي وقسم تكنولوجيا المعلومات لدى المصارف السورية الخاصة، وتمَّ اخذ عينة عشوائية من العاملين في مناصب وظيفية مختلفة.

ثامناً- متغيرات البحث:

ضم البحث نوعين من المتغيرات:

المتغير المستقل: نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي.

المتغير التابع: الحد من الأزمات المصرفية.

تاسعاً- مصطلحات البحث:

- **تأمين الودائع المصرفية:** هو نظام حماية للمودعين يضمن لهم استرداد جزء أو كل ودائعهم في حال إفلاس البنك أو توقفه عن العمل.[1]
- **النظام الذكي (في السياق المصرفي):** يشير إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة في دعم القرارات المصرفية، وتقييم المخاطر، وتحليل البيانات بشكل لحظي.[2]
- **التقييم الآني للمخاطر:** هو تحليل المخاطر المصرفية استناداً إلى البيانات المباشرة والحالية بدلاً من البيانات التاريخية، مما يتيح التدخل المبكر.[3]

---

[1] Hamisu, S., & Hassan, R. (2017) Depositors Protection Scheme: Appraisal of Islamic Banks Participation in Deposit insurance System. Journal of Islamic Banking and Finance, P:15

[2] دياب، ريهام محمود، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والإدارية والمصرفية، بنك ناصر الاجتماعي، مصر، (2022)، ص79.

[3] Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision Principles for sound stress testing practices and supervision ,(2009) p:5

- **الأزمات المصرفية:** هي حالات اضطراب شديدة في القطاع المصرفي تتجلى بتدهور السيولة، وتخلف البنوك عن الوفاء بالتزاماتها، وقد تصل إلى الانهيار التام.[4]
- **إدارة المخاطر المصرفية:** هي مجموعة السياسات والإجراءات التي تتبعها البنوك لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر المحتملة.[5]

عاشراً- الدراسات السابقة:

تضمنت الدراسة الحالية عرض لمجموعة من الدراسات باللغتين العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

أولاً الدراسات العربية:

1- دراسة (العبيدي،2024) بعنوان: تأمين الودائع وتأثيره في تعزيز أداء القطاع المصرفي (FDIC) أنموذجاً دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية تحت إشراف مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية.[6]

هدفت الدراسة إلى التعريف بدور تأمين الودائع المصرفية في تعزيز أداء القطاع المصرفي، ولقد اتخذ البحث مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية (FDIC) أنموذجاً له؛ تم استخدام مجموعة من النسب المالية كل من تأمين الودائع كمتغير مستقل والأداء المالي للمصارف التجارية التي تشرف عليها مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية كمتغير تابع، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على تساؤلات البحث، وشمل مجتمع البحث جميع المصارف الخاضعة للسلطة الإشرافية والتنظيمية لمؤسسة تأمين الودائع لفدرالية والبالغ عددها (4706) مصرفاً ، فيما تم الاعتماد على عينة عشوائية طبقية مكونة من(357) مصرفاً تجارياً، تم تحديدها وفق قواعد العينات الإحصائية، تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لنماذج البيانات الطولية (Panel Data) والمتضمنة نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثير الثابت ونموذج التأثير العشوائي لغرض اختبار فرضية البحث، واستخدام التحليل المالي لغرض عرض واقع حال مؤشرات البحث، وتم اجراء مقارنة مرجعية بين مؤسسة تامين الودائع الفدرالية ومؤسسة تأمين الودائع العراقية وذلك لتحديد الممارسات المتبعة والمقارنة بينها.

أظهرت نتائج البحث أن هناك تأثيراً ضعيفا لتأمين الودائع في تعزيز مؤشرات الربحية، المتمثلة بكل من نسبة العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية وكذلك في مؤشر نسبة الكفاءة، في حين أظهر تأمين الودائع تأثيراً أكبر في تعزيز مؤشرات السيولة، المتمثلة بنسبة صافي القروض والايجارات الى إجمالي الموجودات وصافي القروض والإيجارات إلى إجمالي الودائع وتعزيز الرافعة المالية، توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن تأمين الودائع يعمل على تعزيز الأداء المالي من السيولة المصرفية وتقلل من احتمالية حدوث أزمات سيولة عن طريق ثقة المودعين بالجهاز المصرفي .

---

[4] العجمي، أحمد عبد العليم، الأزمات المصرفية، مجلة دورية، آفاق اقتصادية معاصرة، (٢٠٢٣)، ص٢

[5] مسعود، سناء ماهر محمدي، إطار مقترح بين مدخلي القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن لتطوير دور المراجعة الداخلية في أدارة لمخاطر بالنوك التجارية، القاهرة، جامعة بنها، كلية التجارة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، (2013)، ص ٢٥

[6] العبيدي، أحمد بشير محمود علوان، (2024)، تأمين الودائع وتأثيره في تعزيز أداء القطاع المصرفي (FDIC) انموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، العراق.

2- دراسة (النعساني،2024) بعنوان: أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تخفيف المخاطر في العمليات المصرفية، دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك الراجحي والأهلي[7]

هدفت هذه الدراسة لإبراز أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحد من مخاطر الاعمال المصرفية، وإعادة هندسة الاعمال المصرفية وحماية المصارف من التعثر، وقد تم التطبيق على عينة من المصارف العاملة في المملكة العربية السعودية، ومن خلال الدراسة تم ابراز أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحد من مخاطر الاعمال المصرفية، ومعرفة واقع تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في البنوك التجارية وما هو أثر استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على أداء الاعمال المصرفية والتعرف على أبرز معوقات استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في البنوك التجارية عموماً، ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة استبيان وتوزيعه الكترونياً على عينة من العاملين في عدة فروع لبنك الراجحي والبنك الأهلي، وقد تم توزيع (40) استبيان وتحليل إجابات الاستبيانات إحصائياً تبين أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المصارف التجارية لها دورا مهما على الحد من مخاطر الاعمال المصرفية إلا أن الاستخدام الفعلي أو الاستثمار الأمثل لتطبيقات الذكاء الاصطناعي لا يزال محدوداً بسبب وجود معوقات ومحددات تتعلق بالإمكانات الفنية والمعلوماتية ووجود المتخصصين في هذا الجانب.

3- دراسة (الزعنون،2017) بعنوان: أثر تأمين الودائع على إدارة مخاطر الائتمان في البنوك: دراسة مقارنة.[8]

هدفت الدراسة إلى التعرف على أي نظام من نظم التأمين على الودائع هو الأكثر تأثيراً في تحسين إدارة مخاطر الائتمان للبنوك، وتحديد أسباب نجاح نظام تأميني عن آخر، وذلك بأسلوب تحليل السلاسل الزمنية وباختلاف أنواع نظم التأمين في عشرة دول حول العالم تمثل ثلاثة أنواع من الاقتصاديات الأكثر دخلاً والمتوسطة والأقل دخلاً، والتي أمكن جمع بيانات الدراسة عنها، وأظهرت نتائج الدراسة أن تأثير تأمين الودائع على إدارة مخاطر الائتمان للبنوك يتباين فيما بين الدول باختلاف خصائص أنظمة التأمين، كما بينت النتائج أن أنظمة التأمين التي تعتمد على طريقة القسط المتغير في احتساب أقساط التأمين، وتتميز باتساع صلاحياتها إلى مستوى "تخفيض المخاطر" هي الأنظمة الأكثر أثراً في تحسين إدارة مخاطر الائتمان.

[7] النعساني، أحمد ياسر النعساني، (2024)، أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تخفيف المخاطر في العمليات المصرفية: دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك الراجحي والأهلي، مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية، https://doi.org/10.61856/ijhss.v2ispc..155

[8] الزعنون، محمد منصور رمضان، (2017)، أثر تأمين الودائع على إدارة مخاطر الائتمان في البنوك: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، مصر.

4- دراسة (غوار، دهيمي، 2015) بعنوان: دور نظام التأمين على الودائع في مواجهة المخاطر المصرفية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري "BNA" للفترة (2001-2014).[9]

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور نظام التأمين على الودائع، من حيث استعراض جميع التفاصيل ومبررات الإنشاء والقضايا الرئيسية المرتبطة به، من حيث الفعالية والدور المتكامل مع آليات الرقابة والإشراف المصرفي ونظم الإنذار المبكر في مواجهة المخاطر البنكية، يدخل هذا النظام ضمن الإجراءات العلاجية التي صممت بغرض التخفيف من الأزمات المصرفية على مستوى الاقتصاد الوطني وحماية أموال المودعين، تطرقت الدراسة كذلك إلى الأدبيات النظرية لنظام تأمين الودائع والمخاطر المصرفية، وبعد معالجة العلاقة بينهما بواسطة تقسيم كل متغير إلى متغيرات جزئية؛ باستخدام مؤشرات بنك BNA الجزائري للفترة: 2001-2014؛ أظهرت الدراسة وجود علاقة ايجابية عبر إسهام نظام تأمين الودائع في التخفيف من المخاطر المصرفية.

ثانياً الدراسات الأجنبية:

دراسة (Silva,2008) بعنوان:

1- The Economics of Banking Crisis, Regulation and Deposit Insurance ، اقتصاديات الأزمة المصرفية والتنظيم والتأمين على الودائع:[10]

تقدم هذه الدراسة تحليلاً اقتصادياً للأزمات المصرفية والتنظيم وتأمين الودائع، تدرس فعالية تأمين الودائع في احتواء الذعر المصرفي عندما يكون لدى المودعين معلومات خاصة، وأظهرت النتائج أنّه يجب أن يكون هناك نظام تأمين محدود مع درجة عالية من الإشراف التنظيمي.

2- دراسة (Aslı Demirguc-Kunt, Edward J. Kane and Luc Laeven,2006) بعنوان: Determinants of Deposit-Insurance: Adoption and Design، المقومات الأساسية للتأمين على الودائع: التبني والتصميم.[11]

تناولت الدراسة تحديد وتعريف العوامل التي تؤثر في القرارات المتعلقة بشبكة الأمان المالي لمختلف الدول، وذلك باستخدام البيانات الشاملة ل 170 دولة ما بين الفترة من 1960 وحتى2003 وقد تعرضت الدراسة بالتحليل والمناقشة إلى كيفية ومدى تأثير كل من المؤثرات الخارجية والتنمية الاقتصادية وضغوطات الأزمات والمؤسسات السياسية على تصميم وفلسفة نظم ضمان الودائع، وكان من أهم نتائج الدراسة أن الضغوط لمحاكاة

---

[9] غوار، دهيمي، (2015)، دور نظام التأمين على الودائع في مواجهة المخاطر المصرفية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة (2001-2014)، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.

[10] Nancy Andrea Silva ،The Economics of Banking Crisis, Regulation and Deposit Insurance A thesis submitted to the Department of Economics of the London School of Economics and Political Sciences for the degree of Doctor of Philosophy, London, September 2008

[11] Luc Laeven ،Asli Demirguc-Kunt, Edward Kane, 2006, Determinants of Deposit-Insurance: Adoption and Design, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge.

وتقليد الدول المتقدمة في تبني وتصميم الأطر التعليمية والضغوط التي تمارسها المؤسسات السياسية التي تشارك في صنع القرار ستؤديان إلى دفع الدولة باتجاه تبني وتصميم نظم ضمان ودائع غير مناسبة.

3- دراسة (Yılmaz Rasim,2003) بعنوان:

Bank Runs and Deposit Insurance in Developing Countries: The Case of Turkey

(الذعر المصرفي والتأمين على الودائع في البلدان النامية: حالة تركيا):[12]

عالجت الدراسة موضوع الأزمة المصرفية التي حدثت في تركيا حيث تركز عليها كحالة عملية للإجابة على تساؤلات من نوع: ماذا لو... وكيف... والى أي مدى يمكن لضمان الودائع أن يلعب دورا في مثل هذه الأزمات؟ في الجزء الأول من الدراسة تم التعرف على أسباب إفلاس وانهيار البنوك في تركيا، وقد أشارت نتائج البحث إلى أن فشل بعض البنوك في تركيا قد جاء مع ظهور نظام ضمان الودائع دون التغطية الكاملة وقد توصل البحث إلى ضرورة وجود سقوف تغطية لضمان الودائع حتى ولو بنسب قليلة، وذلك لحماية صغار المودعين وأيضاً للحد من تأثيرات انتقال عدوى الذعر المصرفي.

أحد عشر- ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتّسم هذه الدراسة بتميّزها في الطرح والمحتوى مقارنة بالدراسات السابقة التي تناولت موضوع تأمين الودائع المصرفية، إذ تدمج بين البعد التقليدي لنظم تأمين الودائع وبين التقنيات الحديثة لتقييم المخاطر الآني، مما يقدّم منظوراً مبتكراً في التعامل مع الأزمات المصرفية المحتملة.

وعلى الرغم من تشابه هذه الدراسة مع دراسات سابقة من حيث اهتمامها بمفهوم تأمين الودائع ودوره في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي، إلا أنها تختلف جوهرياً من حيث تركيزها على البعد "الذكي" للنظام، والذي يعتمد على تقنيات تحليل البيانات والتقييم اللحظي للمخاطر، كوسيلة وقائية استباقية.

كما تنفرد هذه الدراسة بطابعها الميداني، حيث تسعى إلى استقصاء الآراء وتقييم جاهزية البيئة المصرفية لتطبيق هذا النوع من الأنظمة، وهو ما لم تتطرّق إليه أغلب الدراسات النظرية السابقة التي غالباً ما ركّزت على الأطر القانونية أو التجارب الدولية التقليدية. بذلك، تُعد هذه الدراسة إضافة نوعية تسعى إلى سدّ فجوة بحثية تتعلق بتوظيف الذكاء الاصطناعي والتقييم الفوري للمخاطر ضمن أنظمة التأمين المصرفي، بما يسهم في بناء نموذج وقائي أكثر فاعلية واستجابة.

[12]Yılmaz Rasim, 2003, Bank Runs and Deposit Insurance in Developing Countries: The Case of Turkey, submitted to the Faculty of the College of Arts and Sciences of American University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Economics,

الفصل الأوّل: نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي القائم على تقييم المخاطر الآني

المبحث الاوّل: أنظمة تأمين الودائع المصرفية التقليدية:

تُمثل أنظمة تأمين الودائع المصرفية إحدى الركائز الأساسية لضمان الاستقرار المالي، حيث تلعب دوراً محورياً في حماية أموال المودعين وصون ثقتهم بالنظام المصرفي، خاصة في حالات تعثر المؤسسات المالية أو إفلاسها.

تعود جذور أنظمة تأمين الودائع إلى النصف الأول من القرن العشرين، وتحديداً بعد الأزمات المالية الكبرى، مثل أزمة الكساد العظيم (1929)، التي كشفت عن هشاشة الأنظمة المصرفية دون وجود شبكة أمان تحمي المودعين. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تم تأسيس أول نظام رسمي لتأمين الودائع عام 1933 عبر إنشاء هيئة تأمين الودائع الفيدرالية (FDIC)، والتي أصبحت نموذجاً يحتذى به عالمياً.[13] أما في العالم العربي، فقد تبنت العديد من الدول أنظمة تأمين الودائع في فترات لاحقة، كجزء من إصلاحات القطاع المصرفي وتعزيز الثقة في القطاع المالي. فعلى سبيل المثال، أُنشئ صندوق ضمان الودائع في مصر عام 1997، تلته دول أخرى مثل لبنان والمملكة العربية السعودية في تطوير أنظمتها الخاصة.[14]

المطلب الأوّل: تعريف وبيان أهمية نظام تأمين الودائع المصرفية:

أولاً: تعريف نظام تأمين الودائع المصرفية:

يُعرَّف نظام تأمين الودائع المصرفية بأنه "آلية قانونية تهدف إلى حماية أموال المودعين من مخاطر إفلاس البنوك أو توقفها عن الدفع. يعمل هذا النظام على تعويض المودعين، كليّاً أو جزئياً، عن ودائعهم لدى المصارف الأعضاء في حال تعثّر أي منها، مما يسهم في تعزيز الثقة في النظام المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي".[15]

ثانياً: بيان أهمية نظام تأمين الودائع المصرفية:

تتجلى أهمية نظام تأمين الودائع المصرفية في عدة جوانب رئيسية:

- تعزيز الثقة في النظام المصرفي: يسهم النظام في طمأنة المودعين بشأن سلامة ودائعهم، مما يقلل من احتمالية السحوبات الجماعية ويعزز الاستقرار المالي.
- دعم الاستقرار المالي: يعمل النظام كشبكة أمان تحمي الاقتصاد من تداعيات انهيار البنوك، مما يساهم في الحفاظ على النظام المالي ككل.

---

[13] أبا بكر، أحمد عثمان، نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، المملكة العربية السعودية، (2000)، ص28.

[14] عبيد، رامي يوسف، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، منظومة ضمان الودائع المصرفية في الدول العربية: الأدوار والأهداف، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي (2022)، ص20_21.

[15] جلال، أحمد، إدارة الأزمات المالية، دار خالد اللحياني، عمان، الأردن، (2016)، ص159.

- تشجيع الادخار والاستثمار: من خلال توفير ضمانات للمودعين، يشجع النظام على زيادة الادخار، مما يوفر مصادر تمويل إضافية للاستثمار والنمو الاقتصادي.
- تحسين كفاءة أداء المصارف: يدفع النظام البنوك إلى تبني ممارسات إدارة مخاطر أفضل، مما يعزز من كفاءتها التشغيلية والمالية.[16]

المطلب الثاني: أنواع أنظمة التأمين على الودائع وتصنيفاتها الدولية:

أولاً: تُصنف أنظمة التأمين على الودائع إلى نوعين رئيسيين وهما نظام التأمين على الودائع الصريح ونظام التأمين الضمني[17]

يأتي التأمين الضمني انطلاقاً من المفهوم السائد بأن الحكومات لا تقبل بضياع أموال المودعين إذا ما أفلس أحد البنوك وعجزه عن الوفاء لمودعيه، وعليه فهو غير مجسد في الواقع، أما التأمين الصريح على الودائع فهو مقرر وفقاً لنظام معتمد، هذا الاختلاف الأولي يبين أنَّ لكل من النظامين أشكاله وصوره وطبيعته.

أ- طبيعة أنظمة التأمين الضمنية للودائع: نظام الحماية الضمنية نجد أنَّ الحماية الحكومية للمودعين تكون تقديرية، حيث تقدم الحكومة هذه الحماية ليس لأنها ملزمة قانونياً بعمل ذلك ولكن لأنها تعتقد أنَّ هذا من شأنه أن يحقق إنجاز لأهداف السياسية العامة، لأنَّ الحكومة تشعر ولو بشكل جزئي بالمسؤولية عن الخسائر التي لابدَّ من استيعابها والمشاركة في تحملها، أو قد تعتبرها السبيل الأقل تكلفة على المدى البعيد لذلك تقوم بهذه الحماية، [18]وعلاوة على ذلك فإن تحديد شكل وحجم الحماية يعتمد على اتخاذ القرارات ذات الصلة والتي تقوم بها الحكومة، وفي نظام الحماية الضمنية للودائع، يمكن للحكومة أن تظهر حمايتها على شكل ثلاث طرق أساسية وهي كما يلي:[19]

- في حالة إغلاق بنك مفلس، فالحكومة تقوم بالدفع بشكل مباشر للمودعين أو تقوم بترتيب أو تنظيم دفع ودائع البنك المفلس من خلال بنك آخر.
- يمكن للحكومة أن تقوم بترتيب وتقديم الدعم المالي لدمج البنك صاحب المشكلة مع بنك آخر، وهذه المبادرة من شأنها أن تمنع وقوع الإفلاس للبنك، وبذلك يتم حماية كل المودعين.
- يمكن للحكومة أن تمنع الفشل من خلال إعادة تأهيل المصرف عن طرق إمداد برأس المال أو امتلاك بعض أو كل الأصول غير العاملة للبنك صاحب المشكلة بقيمتها الدفترية، وتعد هذه الصفقة مساوية أو معادلة لعملية إمداد البنك برأس المال، وكذلك لها مميزاتها لأنها تمنح البنك فرصة للبدء من

---

[16] ميلاد، عقيل، دور نظام ضمان الودائع في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة المصرفية: دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الليبي، جامعة الاسمرية الإسلامية_ ليبيا، (2017)، ص (ملخص الدراسة)

[17] زيتوني، كمال، (2012)، دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص16.

[18] زيتوني، كمال، (2012)، المرجع السابق نفسه، ص17

[19] الأعرج، رأفت علي، (2009)، مدى أهمية نظام التأمين على الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي: دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين، ص53

جديد بمحفظة مالية نظيفة، وفي كلا النوعين من إعادة التأهيل، تظهر الحكومة بمظهر حامل الأسهم المهمين وبذلك يتم عملياً تأهيل البنك.

ب- طبيعة أنظمة الحماية الصريحة للودائع: إنّ نظام ضمان الودائع المصرفية يعتمد على وجود قانون ضمان للودائع، الذي يرسي قواعد وإجراءات عمل النظام، وبشكل خاص، فإنّ القانون نفسه هو الذي يحدد نوع المؤسسات المالية والودائع التي تعد مؤهلة للتأمين أو مشمولة بالتأمين، كما يحدد شكل العضوية في النظام ما إذا كانت اختيارية أو إلزامية، وكذلك الحجم الأقصى للودائع الذي يتم تأمينه، وكيفية تمويل النظام، والأدوات التي يستخدمها المؤمن في حالة فشل البنك، حيث أن حجم الحماية التي يوفرها نظام ضمان الودائع للمودعين* يعتمد على الحد الأقصى الذي يغطيه التأمين والتي تحدده في القانون وهل المؤمن له صلاحيات التدخل لحل مشاكله في حال فشله في ذلك.[20]

ثانياً: من حيث التصنيفات الدولية، تُقسم أنظمة التأمين على الودائع بناءً على عدة معايير:

- إدارة النظام: قد تُدار من قبل الدولة (السلطات النقدية)، أو من خلال شراكة بين الدولة والبنوك، أو تُدار بالكامل من قبل اتحاد البنوك. على سبيل المثال، في بعض الدول المتقدمة مثل فرنسا وإيطاليا، تُدار أنظمة التأمين على الودائع من قبل اتحاد البنوك، مما يعكس درجة من الاستقلالية عن السلطات النقدية.
- طريقة التمويل: تُمول هذه الأنظمة إما من خلال أقساط تُدفع مسبقًا (علاوات قبلية) أو بعد حدوث الخسائر (علاوات بعدية). كما يمكن أن تكون الأقساط جزافية* أو مرتبطة بمستوى المخاطر التي يتحملها كل بنك.
- نطاق التغطية: تختلف حدود التغطية من دولة لأخرى، حيث تحدد بعض الأنظمة سقفًا معينًا للتعويض، بينما تقدم دول مثل النرويج تغطية كاملة بنسبة 100% لجميع الودائع.
- العضوية: قد تكون العضوية في نظام التأمين على الودائع إلزامية لجميع البنوك، أو اختيارية، مما يؤثر على مدى شمولية النظام.[21]

---

[20] الأعرج، رأفت علي ، (2009)، المرجع السابق نفسه، ص54

*لا يفرق البحث بين كلمة ضمان وكلمة تأمين، ذلك أن المقصود هو معرفة آليات حفظ الودائع لدى الجهاز المصرفي بالطرق المتعددة لحمايتها.

*أقساط محددة مسبقاً وثابتة القيمة.

[21] الجمعية الدولية لضامني الودائع (IADI)، "المبادئ الأساسية لأنظمة التأمين الفعالة على الودائع". النسخة العربية الصادرة عن مؤسسة ضمان الودائع الأردنية، (2014)، ص25.

المطلب الثالث: آليات تقييم المخاطر وتحديد الأقساط في النظام التقليدي:

أولاً: تحديد أقساط التأمين وتقييم المخاطر في الأنظمة التقليدية:

تعتمد الأنظمة التقليدية نهج الأقساط الموحدة أو التصنيفية: حيث تتسم الأنظمة التقليدية لتأمين الودائع باعتمادها على هياكل أقساط إما موحدة لكافة المؤسسات المصرفية، أو مبنية على تصنيفات عامة ومحدودة الشريحة للبنوك كأنظمة التصنيف المحدودة فمثلاً تصنف إلى شرائح مثل (عالية المخاطر، متوسطة المخاطر، منخفضة المخاطر)

ويستند هذا النهج غالباً إلى:

بيانات تاريخية ودورات تقييم متباعدة: تعتمد عملية تحديد الأقساط على بيانات مالية سابقة (ربما سنوية أو ربع سنوية) ومراجعات دورية.[22]

وهذا يؤدي الى غياب الحافز لإدارة المخاطر: حيث أنَّ فرض أقساط موحدة أو متشابهة يؤدي الى خلق ما يُعرف بالمشكلة الأخلاقية (moral hazard) فالبنوك ذات المخاطر العالية لا تتحمل تكلفة تأمينية إضافية تتناسب مع مخاطرها، بينما لا تكافأ البنوك ذات الإدارة الجيدة للمخاطر بأقساط أقل، أي أنها قد تدفع أقساطاً أعلى من مخاطرها الفعلية، هذا يحد من مبدأ العدالة التأمينية ويقلل من الحافز لدي البنوك لتبنى ممارسات أكثر انضباطاً في إدارة المخاطر.[23]

وترى الباحثة أنَّ آليات تقييم المخاطر وتحديد الأقساط في الأنظمة التقليدية ذات طبيعة روتينية ومبنية على أساس تاريخي، وتفتقر في جوهرها إلى المرونة اللازمة لمواكبة التقلبات السريعة في المشهد المصرفي، حيث أن نهج القسط التأميني المعتمد على التقارير الدورية والبيانات التاريخية يعكس وضع البنك في فترة زمنية ماضية ولا يقدم صورة آنية عن مستوى المخاطر الحالي، مما يجعله غير قادر على التكيف الفوري مع التغيرات في ملف مخاطر البنك، علماً أن التقييم الدقيق للمخاطر يعد أمراً جوهرياً لاتخاذ قرارات سليمة.

والوضع نفسه عند الحديث عن عملية تقييم المخاطر التي تكون غالباً دورية (سنوية أو نصف سنوية) مما يعني وجود فجوة زمنية بين لحظة حدوث التغيرات في مستوى المخاطر ولحظة رصدها وتقيميها من قبل جهة تأمين الودائع، هذه الفجوة قد تساهم في تراكم المخاطر دون اكتشافها المبكر، مما يعيق اتخاذ الإجراءات الوقائية الفورية.

---

[22]David S. Hoelscher, Michael Taylor, and Ulrich H. Klueh, The Design and Implementation of Deposit Insurance Systems.
INTERNATIONAL MONETARY FUND /Washington DC, P:21, (2006)

[23] The Design and Implementation of Deposit Insurance Systems, P: 26, Previous reference

وأيضاً على الرغم من أهمية المؤشرات المعتمدة في الأنظمة التقليدية والتي قد سبق ذكرها، إلا أنَّ هذه النماذج قد لا تكون قادرة على استيعاب التعقيدات والتفاعلات بين مختلف أنواع المخاطر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) بشكل شامل وديناميكي، كما أنها تغفل عن مؤشرات المخاطر النوعية أو غير المالية.

ولأنّ فعالية نظام تأمين الودائع تعتمد على مدى دقة تقييم المخاطر المصرفية، إذ أن نظام التأمين الموحد لجميع البنوك لا يميز بين من يبني ممارسات سليمة ومن يبالغ في المخاطرة، ويعتمد استجابة تفاعلية بمعنى أن الإجراءات التصحيحية أو التدخلات غالباً تحدث بعد أن تتفاقم المشكلة وتصبح واضحة في البيانات الدورية، لذا يبرز اتجاه عالمي نحو ربط أقساط التأمين المصرفي بمستوى المخاطرة (Risk Based premiums) وهو ما يمهد الطريق لتطوير نموذج ذكي ومرن، كما هو موضوع الدراسة.

المطلب الرابع: أوجه القصور في النظام التقليدي وضرورة تطويره:

أولاً: أوجه القصور في نظام تأمين الودائع التقليدي:

- مشكلة المخاطر الأخلاقية (Moral hazard): يعد تأمين الودائع التقليدي محفزاً للبنوك لتحمل مخاطر زائدة، نظراً لعلمها بأن الودائع مضمونة، مما يقلل من حافزها للحفاظ على استقرارها المالي، كما أنَّ المودعين لا يهتمون بمراقبة أداء البنوك بعد ضمان ودائعهم.[24]

وهذا يؤدي إلى تشجيع السلوكيات غير الحذرة من قبل بعض البنوك التي تقوم باتخاذ قرارات استثمارية أكثر خطورة نظراً لإدراكها أنها لن تتحمل كامل تكاليف النتائج السلبية وأيضاً ضمانها أموال المودعين بغض النظر عن سياسات هذا البنك.

- الاختيار المعاكس (Adverse selection): * قد يجذب نظام تأمين الودائع التقليدي البنوك ذات المخاطر العالية، حيث تستفيد هذه البنوك من الحماية دون دفع أقساط تأمين تتناسب مع مستوى مخاطرها، وذلك لأنَّ هذه الأنظمة غالباً ما تعتمد التسعير الثابت للأقساط أي أقساطاً موحدة لجميع البنوك بغض النظر عن مخاطرها الفعلية، الأمر الذي يؤدي إلى تحميل النظام أعباء مالية كبيرة.[25]

ومن وجهة نظر الباحثة هذا الأمر يتبعه ضعف الحوافز للحوكمة، لأنَّ تكلفة التأمين لا تعكس السلوك الخطر، وبالتالي البنوك قد لا تجد حافزاً قوياً لتخفيض مخاطرها.

- ضعف التقييم الديناميكي للمخاطر: تعتمد الأنظمة التقليدية على تقييمات دورية أو ثابتة للمخاطر، مما يجعلها غير قادرة على التكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق المالية أو في أوضاع البنوك.[26]

هذا القصور تحديداً هو محور البحث والذي سيعالج وغيره من أوجه القصور لاحقاً بوساطة النظام الذكي المقترح ويمثل في معالجة ضعف قدرة النظام التقليدي على رصد المخاطر الآنية، وغياب ديناميكية الاستجابة للمخاطر الفورية، حيث أنه سيوفر آليات إنذار مبكر وتحليل آني للتقلبات بمختلف أنواعها وذلك لرصد الإشارات التحذيرية في حالة التعثر المصرفي، والتكيف مع الأوضاع المالية للبنوك، وأيضاً حماية الأنظمة الرقابية من عبء مالي زائد لأنه سيكشف المشكلات بشكل استباقي قبل وقوعها.

---

[24] Nancy Andrea Silva, The Economics of Banking Crisis, Regulation and Deposit Insurance/London School of Economics and Political Science for the degree of Doctor of Philosophy, London, September (2008) (P:93)

*مفهوم اقتصادي يشير إلى حالة يكون فيها طرف في الصفقة أو العقد يملك معلومات أكثر من الطرف الآخر، مما يؤدي إلى اختيار طرف يمتلك صفات أو خصائص سلبية، أو غير مرغوبة من قبل الطرف الآخر.

[25]Gillian Garcia. INTERNATIONAL MONETARY FUND Monetary and Exchange Affairs Department Deposit Insurance: Obtaining the Benefits and Avoiding the Pitfalls (1996) (p:21)

[26]Gillian Garcia, INTERNATIONAL MONETARY FUND Monetary and Exchange Affairs Department Deposit Insurance: Obtaining the Benefits and Avoiding the Pitfalls (1996) (p:4) Previous reference

ثانياً: ضرورة تطوير النظام التقليدي:

نستنتج مما سبق أنَّ نظام تأمين الودائع التقليدي يعاني من عدة أوجه قصور تؤثر على فعاليته في حماية النظام المصرفي والمودعين، لذا ظهرت الحاجة الملحة لتطوير هذا النظام من خلال تبني تقنيات حديثة تسمح بتقييم آني للمخاطر وتطبيق أقساط تأمين تعتمد على مستوى المخاطر، مما يعزز من استقرار النظام المصرفي ويقلل من احتمالية الأزمات المصرفية المستقبلية.

المبحث الثاني: النظام الذكي المقترح لتأمين الودائع المصرفية:

تمهيد: شهدت العقود الأخيرة تطورات متسارعة في أساليب إدارة المخاطر المصرفية، إلا أنَّ أنظمة تأمين الودائع المصرفية التقليدية بقيت إلى حدٍ بعيد ثابتة في منهجيتها، معتمدة على نموذج " مقاس واحد للجميع " (one size fits all). في ظلّ التغيرات السريعة للأسواق، والتعقيدات المتزايدة للمنتجات المصرفية، أصبحت الحاجة ماسّة لاعتماد نظام أكثر ذكاءً وتكيفاً مع مستويات المخاطر الفعلية.

في هذا المبحث، يتم عرض وتحليل النموذج المقترح لتأمين الودائع الذكي المبني على التقييم الآني للمخاطر مع بيان خصائصه وآليات عمله والآثار المتوقعة لتطبيقه.

المطلب الأوّل: الإطار المفاهيمي للنظام الذكي المقترح القائم على تقييم المخاطر الآني:

أولاً: مفهوم وأسس إدارة المخاطر المصرفية:

- مفهوم إدارة المخاطر: لقد ركزت الصناعة المصرفية منذ البداية في مضمونها على فن إدارة المخاطر، وعدّت موضوع إدارة المخاطر فن وعلم وإمكانية تطبيق ذلك على الجهاز المصرفي، إذ أن أي مصرف يرغب في عوائد عالية عليه أن يتحمل مخاطر أعلى والعكس صحيح.

أي أنّ إدارة كل مصرف عليها أن توازن بين متطلبات تحقيق الربحية العالية ومتطلبات السيولة والأمان حيث أن أصحاب رؤوس الأموال والمالكين يسعون إلى تحقيق أعلى العوائد أما المودعين فهم يرغبون بأن تكون هناك متطلبات سيولة مرتفعة لدى الجهاز المصرفي ليضمنوا سحب أموالهم متى شاءوا.

ومن هنا يأتي اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء ورؤية لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية مقياس نجاح أي مصرف ودليل على تعزيز القيمة السوقية لأسهمه.[27]

- أسس إدارة المخاطر: تعرف بأنها الإطار المنهجي المستخدم لتحليل المخاطر المحتملة (سلبية أو إيجابية)، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق التوازن بين تقليل التهديدات واستغلال الفرص.[28]

ثانياً: أنواع المخاطر المصرفية:

- ❖ المخاطر الائتمانية: تحدث عندما يفشل المقترض أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته المالية وفقًا للشروط المتفق عليها، مما يؤثر على التدفقات النقدية للجهة الدائنة.
- ❖ مخاطر السوق: تنشأ عن التقلبات في الأسواق المالية بسبب تغيرات أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأوراق المالية أو السلع، مما يؤثر على قيمة الأصول والالتزامات.
- ❖ المخاطر التشغيلية: تتعلق بالخسائر الناجمة عن فشل العمليات الداخلية أو الأنظمة أو الأفراد أو بسبب أحداث خارجية، مثل الأخطاء البشرية أو الأعطال التقنية أو الكوارث الطبيعية.

---

[27] الشمري، صادق الراشد، كتاب استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية، (2020)، ص40

[28] International Organization for Standardization. "Risk management Guidelines" (ISO 31000:2018) P:3

- ❖ مخاطر السيولة: تشير إلى عدم القدرة على تلبية الالتزامات المالية عند استحقاقها دون تكبد خسائر كبيرة، سواء بسبب عدم توفر النقدية (سيولة التمويل) أو صعوبة بيع الأصول بسرعة (سيولة السوق).
- ❖ مخاطر السمعة: تنتج عن التصورات أو الآراء السلبية للعملاء أو المستثمرين أو الجمهور العام، والتي قد تؤدي إلى فقدان الثقة وتآكل القيمة السوقية.
- ❖ المخاطر الاستراتيجية: تنشأ عن القرارات الخاطئة أو عدم التكيف مع التغيرات في البيئة التنافسية أو التكنولوجية أو التنظيمية، مما يعيق تحقيق الأهداف طويلة المدى.
- ❖ مخاطر الأعمال: ترتبط بعدم اليقين في تحقيق الأرباح بسبب عوامل مثل التغيرات في الطلب أو المنافسة أو ظروف التشغيل.
- ❖ المخاطر التنظيمية والقانونية: تنتج عن عدم الامتثال للقوانين أو اللوائح الجديدة، مما قد يؤدي إلى عقوبات أو دعاوى قضائية.
- ❖ مخاطر النماذج: تحدث عندما تكون النماذج المالية أو الإحصائية المستخدمة في اتخاذ القرارات غير دقيقة أو غير ملائمة للسياق، مما يؤدي إلى نتائج خاطئة. تتفاعل هذه المخاطر معًا لتشكل بيئة معقدة تتطلب إدارة متكاملة لضمان الاستقرار المالي والاستدامة التشغيلية.[29]

ثالثاً: مفهوم وخصائص الأنظمة الذكية في إدارة المخاطر المصرفية:

- ❖ مفهوم الأنظمة الذكية: يمكن أن يُعرّف النظام الذكي القائم على التعلم الآلي على أنه القدرة على اكتشاف أنماط ذات مغزى في البيانات، واستخلاص معلومات مفيدة من خلالها، عن طريق التعلم والتكيف مع المعطيات المتغيرة، يمثل دمج التعلم الآلي في إدارة المخاطر المصرفية تحولًا نموذجيًا، من الأساليب التقليدية نحو أطر أكثر تكيفًا وتوقعًا.[30]
- ❖ خصائص الأنظمة الذكية: تتميز الأنظمة الذكية المستخدمة في إدارة المخاطر المصرفية بقدرتها العالية على التعلم من البيانات والتكيّف مع المتغيرات المستمرة في بيئة العمل المالي، ومن أبرز خصائصها:

أ- التعلّم والتكيف المستمر: تستطيع هذه الأنظمة تحديث نماذجها التحليلية تلقائياً بناءً على تغير البيانات دون تدخل بشري مباشر، مما يجعلها مناسبة للبيئة المصرفية المتقلبة.

[29]Valentin Lennart Heß, Bruno Damásio, International Journal of Information Management Data Insights," Machine learning in banking risk management: Mapping a decade of evolution "
* Nova Information Management School (NOVA IMS), Universidade Nova de Lisboa, Campus de Campolide, Lisboa, Portugal (2025) p:2,3

[30] International Journal of Information Management Data Insights," Machine learning in banking risk management: Mapping a decade of evolution " P:1, Previous reference

ب- التنبؤ الاستباقي بالمخاطر: تعتمد على خوارزميات تحليلية تتيح التنبؤ بالأزمات المحتملة، مثل انخفاض السيولة أو تعثر الائتمان، مما يمكّن المصارف من اتخاذ إجراءات وقائية مبكرة.

ت- التعامل مع أنواع متعددة من البيانات: تتعامل بكفاءة مع البيانات المالية المعقدة، سواء كانت رقمية أو نصية أو غير منظمة، وتحولها إلى مؤشرات كمية قابلة للقياس.

ث- دعم القرار الاستراتيجي والامتثال التنظيمي: تزوّد الإدارة المصرفية برؤى دقيقة تدعم اتخاذ قرارات استراتيجية، كما تعزز الشفافية والامتثال للمتطلبات الرقابية بفضل التحليلات الدقيقة التي تقدمها.[31]

رابعاً: عن النظام الذكي المقترح: يمثل النظام الذكي لتأمين الودائع تطوراً نوعياً في المفهوم التقليدي للتأمين المصرفي، علماً أنَّ هذا النظام يعد نموذجاً نظرياً مقترحاً لأغراض بحثية وتحليلية ولا يمثل نظاماً مطبقاً فعلياً على أرض الواقع، فهو يدمج بين مبادئ الحماية المالية الكلاسيكية وتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الآنية، أي أنّه نظام لتأمين الودائع المصرفية يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتقييم المخاطر المصرفية بشكل لحظي، وتحديد الأقساط التأمينية ومعدلات الضمان بناءً على مستوى الخطر الفعلي لكل مؤسسة مالية، ينطلق هذا النظام من الحاجة إلى تجاوز القصور الهيكلي في الأنظمة التقليدية، خاصةً فيما يتعلق بضعف التنبؤ المبكر بالأزمات وتفاوت مستويات المخاطر بين البنوك.

كما أنَّ استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي أصبح ضرورة استراتيجية لتحسين القدرة على الاستجابة الفورية للأزمات وتعزيز الاستقرار.[32]

وأيضاً أثبتت الأنظمة الذكية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي فعاليتها المتزايدة في عدد من المجالات المالية الحساسة، مما يدعم إمكانية تعميم استخدامها في مجالات أُخرى كأنظمة تأمين الودائع المصرفية.

فعلى سبيل المثال، في مجال **إدارة السيولة** ساهمت هذه الأنظمة الذكية في تمكين المصارف من تتبّع التدفقات النقدية وتحليل البيانات المالية اللحظية، ما أدى إلى تحسين قدرتها على اتخاذ قرارات فورية أكثر دقة وتقليل المخاطر التشغيلية المرتبطة بنقص السيولة.[33]

كما أن **الإدارات الضريبية** في دول مثل بولندا وإيطاليا اعتمدت الذكاء الاصطناعي لرصد التهرب الضريبي وتحسين الامتثال، وحققت بذلك نتائج ملموسة مثل تقليص الفجوة الضريبية بفضل قدرات التحليل الاستباقي للبيانات الضخمة.[34]

---

[31] International Journal of Information Management Data Insights," Machine learning in banking risk management: Mapping a decade of evolution ". P:2,3,4, Previous reference

[32] Basel Committee on Banking Supervision. Newsletter on artificial intelligence and machine learning. Bank for International Settlements. (2022). P:2

[33]Darko B. Vuković, Senanu Dekpo-Adza & Stefana Matović
AI integration in financial services: a systematic review of trends and regulatory challenges (2025) P: 15

[34] Kochanski & Partners .Digital revolution in Polish taxation :What we can learn from European Al systems, (2023), para:3

وفيما يخص تقييم **الجدارة الائتمانية**، أثبتت الدراسات أن الأنظمة الذكية التي تستخدم بيانات تقليدية وغير تقليدية (مثل سلوك العملاء والدفع عبر الهواتف المحمولة) تُحسّن دقة تقدير الجدارة الائتمانية وتسهم في تعزيز الشمول المالي، فعلى سبيل المثال الدراسة التجريبية التي شملت أكثر من مليون مستفيد بينت أن استخدام الذكاء الاصطناعي زاد نسبة القبول وخفَّض معدلات التعثر.[35]

ومن هذا المنطلق، فإن توظيف نفس المنهج الذكي لتأمين الودائع المصرفية عبر نظام قائم على التقييم الآني للمخاطر، يُتوقع أن يحدث تأثيراً مماثلاً، من حيث الكفاءة والاستباقية والقدرة على حماية النظام المالي من الأزمات.

خامساً: مفهوم وأدوات التقييم الآني للمخاطر المصرفية:

- ❖ مفهوم التقييم الآني للمخاطر المصرفية: التقييم الآني للمخاطر المصرفية هو عملية مراقبة وتحليل فوري للمخاطر التي قد تؤثر على مركز البنك المالي أو عملياته، باستخدام أدوات تقنية متقدمة، وذلك لضمان اتخاذ قرارات سريعة لتفادي الخسائر أو التهديدات النظامية.[36]
- ❖ أدوات التقييم الآني للمخاطر المصرفية:

أ- أنظمة إدارة المخاطر في الزمن الحقيقي: (Real-Time Risk Engines)، تستخدم خوارزميات لمراقبة المراكز المالية، والحساسية لتغيرات السوق والضغط على السيولة. [37]

ب- مؤشرات المخاطر الرئيسية: (KRIs)، مثل ارتفاع معدل التأخير في السداد أو انخفاض السيولة أو التحركات الحادة في الأسعار، وغيرها.[38]

ت- لوحات مؤشرات تنفيذية لحظية: (Real Time Dashboards)، تظهر الحالة اللحظية للمخاطر مثل "value at risk" " ومؤشرات الائتمان والتحذيرات.[39]

ث- الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية: للتعرف على الأنماط غير العادية في البيانات وتقديم إشعارات مبكرة (Early Warning Alerts).[40]

ج- اختبارات الضغط اللحظي: (Intra-Day Stress Testing)، لتقدير أثر الأحداث المفاجئة على الوضع المالي خلال نفس اليوم.[41]

---

[35]Giorgio Baldassarri Hoger von Hogersthal, Artificial Intelligence and Alternative Data in Credit Scoring and Credit Risk Surveillance (2023), para:3

[36] THE EBA METHODOLOGICAL GUIDE INDICATORS FOR RISK ASSESSMENT AND RESOLUTION & DETAILED RISK ANALYSIS TOOLS (2025), P:7

[37] Basel Committee on Banking Supervision Principles for sound stress testing practices and supervision (2009), P:15

[38] BCBS-Principles for effective risk data aggregation and risk reporting (2013), P:5

[39] BCBS-Climate-related financial risks: a survey on current initiatives (2020), P:9

[40] BCBS-Sound Practices: implications of fintech developments for banks and bank supervisors (2018), P:14

[41] BCBS-Monitoring tools for intraday liquidity management (2013), P: 3

ح- الربط مع بيانات السوق المباشرة: (Live Feeds)، لتحديث البيانات بشكل فوري ومزامنتها مع المراكز الداخلية.[42]

[42] BCBS-Principles for effective risk data aggregation and risk reporting (2013), P:7

المطلب الثاني: المتطلبات اللازمة لتطبيق النظام الذكي المقترح لتأمين الودائع:

تمهيد: تم تنظيم هذا المطلب بالاستناد إلى تصنيفات ذُكرت في الدراسات السابقة الخاصة بتطبيق الأنظمة الذكية في المجال المالي والمصرفي، حيث تم اقتباس عناوين هذه الفقرات من مراجعها الأصلية وتوثيقها حسب الأصول الأكاديمية، أما محتوى هذه الفقرات فقد تم بناؤه وصياغته من قبل الباحثة بما يخدم طبيعة النموذج المقترح في هذه الدراسة، ويعكس تصوراً خاصاً لكيفية تفعيل متطلبات التطبيق التنظيمي والتقني والتحليلي لنظام ذكي لتأمين الودائع المصرفية قائم على تقييم المخاطر الآني.

أولاً: المتطلبات التنظيمية: تركز على الإطار المؤسسي والقانوني الذي يتيح تفعيل هذا النظام مثل:

أ- تحديث الإطار التشريعي للبنوك وصناديق ضمان الودائع:[43]

حيث يتطلب دمج النظام الذكي ضمن الأنظمة الحالية تحديثاً للإطار التشريعي، خاصةً فيما يتعلق بصناديق ضمان الودائع، أي يعني يجب تعديل القوانين لتسمح باستخدام الذكاء الاصطناعي في تقييم المخاطر الآني، مما يتطلب تنسيقاً بين البنك المركزي وصندوق ضمان الودائع لضمان التوافق مع التشريعات الحالية.

ب- الامتثال للوائح الذكاء الاصطناعي: [44]

تصنف أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في تقييم الجدارة الائتمانية كأنظمة عالية المخاطر، مما يستلزم الامتثال لمتطلبات تنظيمية صارمة مشابهة تشمل:

- إدارة البيانات: تتطلب جمع البيانات، ومعالجتها ومن ثمَّ تخزينها بما يتوافق مع الأغراض المحددة، مع ضمان الجودة والشفافية.
- الشفافية والمساءلة: ضرورة توفير توثيق فني شامل، بما في ذلك تسجيل العمليات والامتثال لمعايير الشفافية.
- الرقابة البشرية: ضمان وجود إشراف بشري مناسب على القرارات المتخذة بواسطة النظام الذكي.
- الأمن السيبراني: تطبيق تدابير أمنية لحماية النظام من المخاطر الإلكترونية.

ت- إعادة هيكلة صندوق ضمان الودائع:[45]

يتطلب تطبيق النظام الذكي إعادة هيكلة صندوق ضمان الودائع ليشمل:

- إدارة البيانات: تطوير قدرات لتخزين وتحليل البيانات بكفاءة.
- القدرة على اتخاذ القرار: تطبيق أدوات الذكاء الاصطناعي لدعم اتخاذ القرارات.
- الامتثال التنظيمي: ضمان التوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية الجديدة.

---

[43] European Banking Authority. Guidelines on loan origination and monitoring. (2020), P:21.

[44] European Commission. Proposal for a Regulation laying down harmonized rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act). (2021), P:5

[45] International Monetary Fund. Deposit Insurance and Financial Stability: Theory, Policy, and Evidence. (2021), P:9

ثانياً: المتطلبات التقنية: يعتمد النظام الذكي المقترح على مجموعة من الأدوات التكنولوجية المتقدمة:

- ❖ تحليل البيانات الآنية: [46] حيث يستخدم لمعالجة البيانات المتدفقة من البنوك لحظة بلحظة مثل السيولة وكفاية رأس المال وحركة الحسابات وحجم القروض وحجم القروض إلى الودائع ومؤشر التعثر ودرجة التصنيف الداخلي وغيرها، حتى يمكن الجهة التنظيمية من رصد أي خلل في السلامة المالية فوراً.
- ❖ نماذج تعلم الآلة (ML):[47] يُعتمد في النظام الذكي المقترح على مجموعة من خوارزميات تعلم الآلة المتقدمة، التي تُمكنه من تحليل كميات ضخمة من البيانات الائتمانية والتشغيلية في الزمن الحقيقي، بهدف التنبؤ بالمخاطر المصرفية المختلفة وتقديم توصيات فورية دقيقة. من بين أبرز هذه النماذج:

- آلات المتجهات الداعمة (SVM): * تستخدم لتصنيف البيانات المالية عالية الأبعاد وقوية جداً في التعامل مع العلاقات غير الخطية والبيانات المعقدة.
- الشبكات العصبية الاصطناعية (ANNS): * تُستخدم بكثرة لتقدير شدة خسائر المخاطر التشغيلية وتتعلم من سلاسل الأحداث والأسباب وتربط بين المتغيرات مثل: الفاعل، نوع التهديد، ونوع الحدث.
- خوارزميات المنطق الضبابي (Fuzzy Logic): تُستخدم لتقدير المخاطر التي يصعب قياسها بدقة ويربط بين قواعد غير دقيقة ويقدم قرارات مبنية على درجات الصواب أي تصنيف حالات المخاطر وأيضاً تستخدم بشكل تكاملي لتحليل الأنماط السلوكية وتحديد السيناريوهات الحرجة. هذا التكامل بين النماذج يعزز دقة التنبؤات ويزيد من قدرة النظام على اتخاذ قرارات مدعومة بالبيانات.

- ❖ نظم الإنذار المبكر: [48] تُصدر تنبيهات تلقائية عند ارتفاع المؤشرات إلى مستوى خطر حتى تسمح لصندوق التأمين من التدخل المسبق قبل تفاقم المشكلة.
- ❖ مستودعات البيانات المركزية:[49] تُخزن فيها البيانات المالية والائتمانية والرقابية للبنوك، وتُحدَّث لحظياً.

---

[46] Data Extraction, Transformation, and Loading Process Automation for Algorithmic Trading Machine Learning Modelling and Performance Optimization. (2023), P:3

[47] International Journal of Information Management Data Insights," Machine learning in banking risk management: Mapping a decade of evolution ". (2025), P:4

*Support Vector Machines.

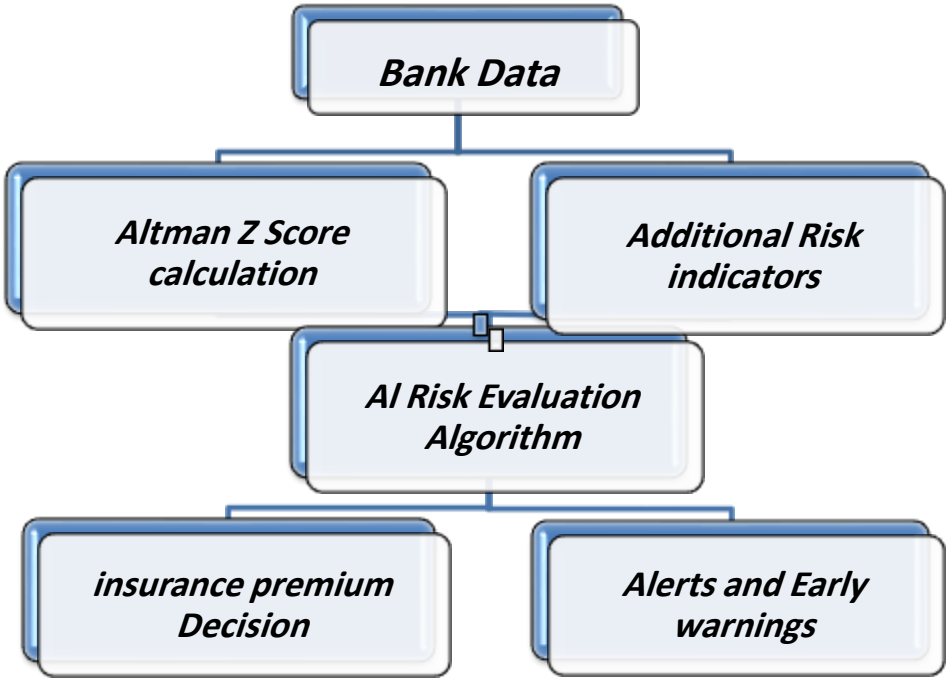
*Artificial Neural Networks.

[48] Subutai Ahmad, Scott Purdy
Real-Time Anomaly Detection for Streaming Analytics (2016), P:7

[49] Subutai Ahmad, Scott Purdy
Real-Time Anomaly Detection for Streaming Analytics (2016), P:8, Previous reference

ثالثاً: المتطلبات التحليلية: ومن بين الأدوات التحليلية التي يمكن دمجها في بنية النظام الذكي المقترح: يمكن توظيف نموذج (Altman Z Score) [50]وهو نموذج إحصائي طوره ألتمان سنة 1968، حيث يمكن إضافته كأداة قياس أولية لتقدير احتمالية التعثر المالي للبنك، يعد هذا النموذج من بين أكثر النماذج شيوعاً في تقييم الجدارة المالية للمؤسسات حيث يعتمد في تحليله على مجموعة النسب المالية المرتبطة بالسيولة والربحية والرافعة المالية والفعالية التشغيلية، لتحديد درجة خطر الإفلاس. ويمكن إدماج نتائج هذا النموذج بشكل مباشر في الخوارزميات الذكية التي ذكرت سابقاً لتقييم الجدارة المصرفية وذلك بتحديث المدخلات المالية وتحليلها في الزمن الحقيقي ضمن إطار أوسع يشمل مؤشرات أخرى.

شكل توضيحي لما سبق:



شكل توضيحي (1)، المصدر: إعداد الباحثة.

يبين الشكل التوضيحي أعلاه آلية دمج النموذج داخل النظام الذكي لتأمين الودائع:

- يبدأ النظام بجمع بيانات البنك.
- ثم تستخدم هذه البيانات لحساب درجة Altman Z Score وتحليل مؤشرات مالية إضافية.
- تدمج النتائج في خوارزمية تقييم المخاطر الذكية، وفي النهاية تُنتج الخوارزمية:
- قسط التأمين المناسب لكل بنك.
- تنبيهات فورية في حال ارتفاع مستوى المخاطر.

[50] Edward I. Altman Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy. The Journal of Finance. (1968). P:590

المطلب الثالث: آلية عمل النظام الذكي المقترح:

يقوم النظام الذكي المقترح على بنية متكاملة تجمع بين التحليل اللحظي للبيانات المالية وخوارزميات الذكاء الاصطناعي، بهدف تحقيق استجابة فورية وفعالة تجاه المخاطر المصرفية المحتملة.

تبدأ آلية العمل من نقطة الاتصال المباشر مع الأنظمة المعلوماتية للبنوك، حيث تُجمع بيانات آنية تتعلق بالسيولة، كفاية رأس المال، نسب القروض إلى الودائع، معدلات التعثر، حركة الحسابات، وجودة الأصول من حيث درجة المخاطرة.

تحلل هذه البيانات باستخدام نماذج تعلم آلي متعددة، من أبرزها خوارزمية آلات المتجهات الداعمة (SVM) لتصنيف المؤشرات المالية المعقدة، والشبكات العصبية الاصطناعية (ANNs) لتقدير الخسائر التشغيلية المستقبلية بناءً على سلوك الأحداث السابقة، إضافة إلى خوارزميات المنطق الضبابي (Fuzzy Logic) والتي تسمح بتصنيف المخاطر بشكل مرن.

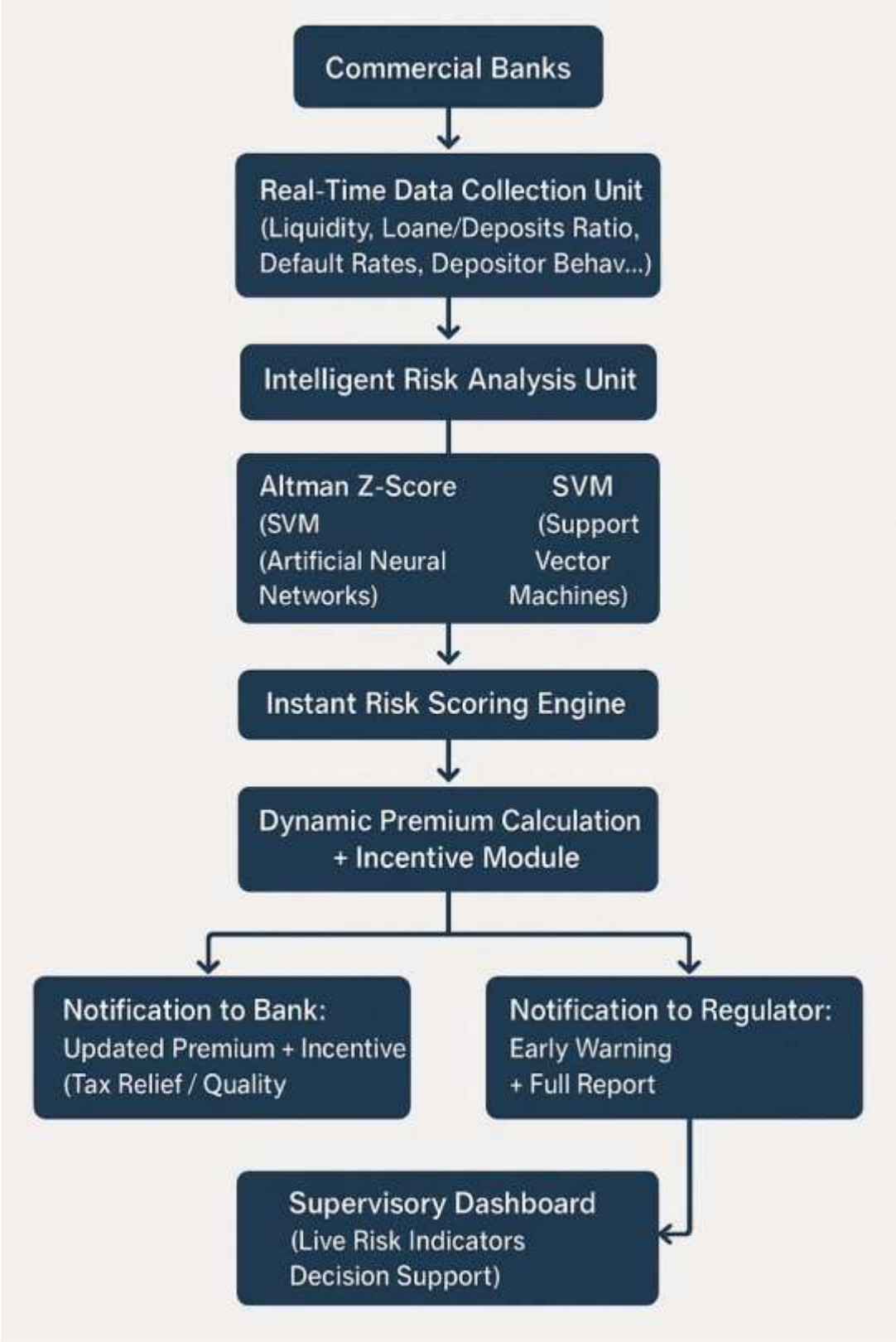
يُوظّف هذا التحليل لإنتاج درجة مخاطرة فورية لكل بنك، تُدمج فيها نتائج نموذج Altman Z-Score الذي يُستخدم كأداة تحليل أولية لتقدير احتمالية التعثر المالي، ويُحدث لحظياً بما يتماشى مع البيانات المتدفقة. وبناءً على هذه الدرجة، يُعاد احتساب قسط التأمين المخصص لكل بنك بصورة ديناميكية، بحيث يعكس بدقة مستوى المخاطرة الفعلي في الزمن الحقيقي، كما أن النظام يوفر حوافز تنظيمية للبنوك التي تحسّن درجات مخاطرها؛ مثل منح إعفاء ضريبي جزئي أو إصدار شهادة جودة مالية، مما يعزّز التزام البنك بالسلامة ويزيد من ثقة المتعاملين، وتُفعّل إجراءات تلقائية مثل الإشعارات والتقارير للجهات المعنية، وتُعرض البيانات عبر لوحة تحكم تفاعلية تساعد في اتخاذ القرار، حيث يمثل هذا النظام جزءاً من منظومة أوسع تشمل رقابة بشرية وخبرة اقتصادية.

وتتضمن بنية النظام وحدات تشغيلية واضحة: وحدة لجمع البيانات اللحظية، وحدة للمعالجة التحليلية، وحدة لحساب الأقساط، وأخرى لعرض المؤشرات عبر لوحة تحكم تفاعلية مخصصة للجهات الرقابية. عند تجاوز مؤشرات المخاطرة لمستويات محددة، تصدر آليًا تنبيهات فورية للبنك المعني، مصحوبة بتقرير تفصيلي للجهة الرقابية يشير إلى طبيعة الخطر وتوصيات أولية للتدخل التنظيمي. كما يُعدل قسط التأمين تلقائيًا، ويُخطر البنك بذلك لضمان التكيف السريع مع التغيرات.

الجدير بالذكر أن هذه المنهجية مقتبسة من ممارسات مؤسسات مالية كبرى مثل JPMorgan Chase وCitigroup التي تعتمد أنظمة ذكاء اصطناعي لرصد المخاطر اللحظية عبر لوحات تحكم ديناميكية وتقنيات تعلم آلي تكشف التحولات المفاجئة في البيانات التشغيلية.

إنَّ هذا الدمج بين التكنولوجيا والحوكمة المالية يمنح النظام المقترح قدرة غير مسبوقة على الاستباق، ويعزز دوره في الحد من الأزمات المصرفية قبل نشوئها.

شكل توضيحي (2): آلية عمل نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي المقترح القائم على تقييم المخاطر الآني:



المصدر: إعداد الباحثة.

شرح للشكل التوضيحي السابق:

- البيانات تتدفق من البنوك بشكل لحظي وتُجمع في وحدة مخصصة.
- تحلل عبر نماذج ذكية تشمل تقنيات تصنيف وتقدير المخاطر، تُدمج فيها مؤشرات كلاسيكية مثل (Z-Score).
- النظام يحسب درجة المخاطرة باستمرار ويربطها مباشرة بحجم قسط التأمين المفروض على البنك.
- تفعّل إجراءات تلقائية مثل الإشعارات والتقارير للجهات المعنية، وتُعرض البيانات عبر لوحة تحكم تفاعلية تساعد في اتخاذ القرار.

المطلب الرابع: مزايا النظام الذكي المقترح:

تمهيد: يُمكن أن يكون لاعتماد الذكاء الاصطناعي في العمليات تأثير عميق على إنتاجية المصارف وكفاءتها وربحتها، من خلال تمكين الأتمتة والتحسين والابتكار عبر مختلف الوظائف. وعليه، تستفيد المصارف من الاستثمار في الذكاء الاصطناعي في مجالات متعدّدة مثل الإدارة المتقدمة للمخاطر واكتشاف الاحتيال حيث تُحدث خوارزميات الذكاء الاصطناعي ثورة في ممارسات إدارة المخاطر في الخدمات المصرفية، من خلال تمكين التحليل في الوقت الفعلي لكميات هائلة من بيانات المعاملات. ويُمكن لنماذج التعلم الآلي اكتشاف الأنشطة الاحتيالية بدقة غير مسبوقة، وتحديد الأنماط المشبوهة والشاذة (Anomalies) التي تتجنّب الأنظمة التقليدية القائمة على القواعد. علاوة على ذلك، تعمل التحليلات التنبؤية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي على تمكين المصارف من تقييم مخاطر الائتمان، والتنبؤ باتجاهات السوق، وتحسين إستراتيجيات الاستثمار، وبالتالي تعزيز عمليات صنع القرار وحماية الأصول المالية، وتعزيز الاستقرار المالي.[51]

ويحقق هذا النظام المقترح مجموعة من المزايا التي تتجاوز قدرات النظم التقليدية:

- **رفع كفاءة نظام تأمين الودائع:** يقوم النظام بتسعير أقساط التأمين بشكل ديناميكي اعتماداً على مستوى المخاطر الفعلي لكل مصرف، مما يعكس مبدأ العدالة الاكتوارية* ويحفز البنوك على تحسين ممارسات إدارة المخاطر.
- **تشجيع الحوكمة* والانضباط المالي:** لأن أداء البنك يؤثر مباشرة على كلفة التأمين التي يتحملها، سيصبح لدى البنوك حافزاً قوياً لتحسين ممارسات الحوكمة وتقليل المخاطر التشغيلية والائتمانية.
- **تحفيز السلوك المناخي الأفضل:** من خلال منح إعفاءات ضريبية أو شهادات جودة ماليّة للبنوك التي تحسن درجات مخاطرها، أي يعزز النظام من التزام المؤسسات بممارسات أكثر أمانًا ومصداقية.
- **تعزيز الشفافية والمراقبة التنظيمية:** يوفر النظام لوحة رقابة تفاعلية تعكس كل مؤشر حي وتجميعًا ذكيًا للتقارير والتنبيهات، ما يعزز قرارات التدخل الانتظامي ويقلّص هامش التأخر في الاستجابة.
- **تقليل الأزمات المصرفية المحتملة:** بتطبيق مبدأ التسعير حسب المخاطر المنظمة وربطه بتقنيات الذكاء الاصطناعي لمراقبة السلوك المصرفي، وبالتالي يسهم النظام في دعم الاستقرار المالي وتقليل احتمالات الازمات المصرفية.

---

[51] مجالات الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في المصارف، تقرير اتحاد المصارف العربية، (2025).https://uabonline.org /

*يعد التكافؤ الاكتواري مفهوماً حاسماً في صناعة التأمين يضمن العدالة والإنصاف في توزيع المنافع بين حاملي وثائق التأمين.

*الحوكمة: مجموعة من القواعد والعمليات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال إدارة المنظمات وتحقيق أهدافها.

- **القضاء على المخاطر الأخلاقية (moral hazard):** حيث أن البنوك لن تتهور في الاستثمار إذا علمت أنّ التأمين سينخفض.

المطلب الخامس: التحديات المحتملة لتطبيق الأنظمة الذكية:

تمهيد: يتطلّب اعتماد الذكاء الاصطناعي تغيُّرات ثقافية وتنظيمية، بما في ذلك تدريب الموظفين، وقبول أصحاب المصلحة، ومواءمة العمليات التجارية مع سير العمل القائم على الذكاء الاصطناعي، والتي قد تواجه مقاومة وقصوراً داخل المصرف.

حيث تعمل المصارف في بيئة شديدة التنظيم، ويثير اعتماد الذكاء الاصطناعي مخاوف حيال الامتثال للوائح خصوصية البيانات، والمبادئ التوجيهية الأخلاقية، والمتطلبات التنظيمية، مما يستلزم الرقابة والحوكمة الدقيقة.

ويصاحب اعتماد الذكاء الاصطناعي في المصارف تحديات تنظيمية مختلفة بسبب الطبيعة الحساسة للخدمات المالية والمخاطر المحتملة المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي.[52]

أولاً: بالنسبة للنظام الذكي المقترح: على الرغم من المزايا الواضحة، إلا أنَّ تطبيق هذا النظام المقترح قد يواجه تحديات تقنية وتنظيمية مثل:

- **مدى توفر وجودة البيانات:** قد تتطلب بعض البيئات المصرفية تطوير البنية التحتية الرقمية حيث تحتاج البنوك إلى نظم معلومات قوية ومترابطة ومحدثة باستمرار لجمع وتحليل البيانات الضخمة.
- **حماية البيانات:** بسبب التعامل مع معلومات مالية حساسة وبيانات تفصيلية مثل حركة الودائع اليومية حيث تعتبر سرية وتخضع لسياسات البنك نفسه، خاصة إذا كانت تحتوي على معلومات العملاء وغيرها من البيانات التفصيلية الأخرى الخاصة لذا يجب تطبيق أعلى معايير الأمن السيبراني.
- **التكاليف الأولية للتطبيق:** حيث أنَّ تطوير وصيانة أنظمة الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة قد يكون مكلفاً في البداية.
- **القبول المؤسسي:** تحتاج الجهات المصرفية إلى تغيير في الثقافة التنظيمية لتقبل التقييم الآني وأيضاً قد تقاوم بعض البنوك هذا التحول خوفاً من زيادة تكاليفها أو عدم وضوح آلية التقييم.

ثانياً: سبل معالجة تحديات النظام الذكي المقترح من خلال ما يلي:

- **وضع أطر تنظيمية وتشريعية داعمة:** أي تشجيع البنوك على مشاركة البيانات وتبني التقنيات الحديثة.
- **بناء الثقة والتواصل المستمر:** الحديث دائماً مع المؤسسات المصرفية لشرح فوائد هذا النظام على المدى الطويل.
- **البدء بالتطبيق التدريجي:** يمكن أن يقلل من الصدمة الأولية ويسمح للبنوك بالتكيف.

[52] مجالات الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في المصارف، تقرير اتحاد المصارف العربية، (2025)، مرجع سبق ذكره.

المطلب السادس: الفروقات الجوهرية بين النموذج التقليدي والنموذج الذكي المقترح:

جدول (1): يوضح مقارنة نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي المقترح بالأنظمة التقليدية:

العنصر	النظام التقليدي	النظام الذكي المقترح
تقييم المخاطر	غالباً ما يكون تقييم دوري ومبني على بيانات تاريخية.	يستخدم التقييم الآني للبيانات مثل (حركة الحسابات وسلوك المودعين...) وهو ما يعطي صورة لحظية ودقيقة عن وضع البنك.
تحديد الأقساط	غالباً ما تكون أقساط التأمين موحدة أو تعتمد على تصنيفات عامة للبنوك	يحدد أقساط تأمين أكثر عدلاً ودقة لكل بنك بناءً على مستوى المخاطر الفعلية والمحدثة باستمرار، وهو الذي يشجع البنوك على إدارة مخاطرها بشكل أفضل
دور التكنولوجيا	محدود حيث يكون الاعتماد الأكبر على العمليات اليدوية والأنظمة القديمة التي تعتمد على التدخل البشري بشكل كبير	محوري، يعتمد بشكل أساسي على الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة وتحليلات البيانات الضخمة، لتقديم رؤى عميقة وتوصيات دقيقة.
الحوافز السلوكية	غالباً ما تكون قليلة ومحدودة	قوية لتشجيع البنوك على تخفيض درجة مخاطرها، مما يعزّز التزام البنك بالسلامة ويزيد من ثقة المتعاملين
الاستجابة للأزمات	قد تكون الاستجابة بطيئة وتتطلب إجراءات إدارية طويلة وقد تحدث أحياناً بعد تفاقم الأزمات	بفضل التقييم الآني والتحليلات المتقدمة، يقدم النظام إنذارات مبكرة ويتخذ إجراءات وقائية أو تصحيحية بشكل أسرع
إدارة التكلفة	مرتفعة في الأزمات	موزعة ومخففة بمرونة

المصدر: إعداد الباحثة.

المطلب السابع: الآثار المتوقعة لتطبيق نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي المقترح القائم على التقييم الآني للمخاطر:

من المتوقع أن يُحدث تطبيق نظام تأمين الودائع الذكي نقلة نوعية في بنية النظام المصرفي وآليات عمله وذلك من خلال تمكين الجهات المصرفية من رصد التغيرات المالية والاقتصادية بشكل لحظي واستباقي فهذا النظام سيسهم في الكشف المبكر عن مؤشرات تراجع السيولة، من خلال تحليل تدفقات الأموال وأنماط السحب والإيداع، ما يمنح صنّاع القرار فرصة للتدخل قبل تفاقم الأوضاع، إلى جانب ذلك، يمكن للنظام الذكي أن يتنبأ بعدد من المؤشرات المهمة، مثل:

- ارتفاع معدلات التعثر في السداد
- التركز الائتماني في قطاعات أو جهات معينة
- السلوك المالي غير المعتاد للعملاء تحت الضغط
- ضعف جودة الأصول والتراجع في قيمة الضمانات

كما يمكن أن يسهم هذا النظام في تحسين فعالية التدخلات الوقائية التي تقوم بها البنوك أو الجهات الرقابية، من خلال تقديم توصيات فورية كتعديل معايير الإقراض، أو تعزيز الاحتياطي النقدي، أو تفعيل آليات إشراف خاصة في الوقت المناسب ومن شأن هذا التحول أن يعزز مستويات الشفافية والثقة في القطاع المصرفي، لاسيما عندما يتم الإفصاح عن نتائج تحليل المخاطر بشكل دوري، كما أنه يسهم في تسريع عميات التحول الرقمي داخل البنوك، ويدفع الجهات التنظيمية إلى تطوير التشريعات بما يتلاءم مع متطلبات الأنظمة الذكية الحديثة.

وأيضاً يمكن أن يسهم النظام الذكي في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل زيادة الثقة في النظام المالي وتقليله من الحاجة إلى التدخلات الحكومية في أوقات الأزمات ما يمنح هذه الاستثمارات الحرية والاستقرار.

الفصل الثاني: مواجهة الأزمات المصرفية والحد منها

مقدمة:

تعتبر الأزمات المصرفية من أخطر التحديات التي تواجه الاستقرار المالي والاقتصادي في أي دولة، نظراً لما تسببه من اضطرابات واسعة النطاق تمسّ ثقة المتعاملين بالنظام المصرفي، وتؤثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية والمالية. وقد أظهرت التجارب الدولية أن حدوث الأزمات المصرفية يرتبط غالباً بعوامل متداخلة تشمل ضعف الرقابة، وسوء إدارة المخاطر، والتصميم غير الفعّال للأنظمة المالية.

وفي هذا السياق، تتجه الجهود البحثية والتنظيمية إلى تحليل الأزمات المصرفية من حيث نشأتها وتطورها، والبحث في سبل الوقاية منها أو الحد من تداعياتها عند وقوعها. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم عرض شامل لمفهوم الأزمات المصرفية، وأبرز الأسباب المؤدية إليها، والآثار المترتبة عنها ثم تحليل أهم الآليات والأساليب المتبعة للحد منها، وفي مقدمتها السياسات الاحترازية، والرقابة المصرفية، ونُظم الحوكمة. كما يتناول الفصل مدى فاعلية نظم تأمين الودائع التقليدية في تعزيز الاستقرار المصرفي والتقليل من احتمالية تفاقم الأزمات. ويُختتم الفصل بعرض الرؤية المقترحة من قبل الباحثة، والمتمثلة في نظام ذكي قائم على تقييم المخاطر الآني، بوصفه نموذجاً متقدماً يسعى إلى تجاوز أوجه القصور في النماذج التقليدية وتحقيق استجابة أكثر كفاءة للأزمات المحتملة.

المبحث الأوّل: الأزمات المصرفية، المفهوم الأسباب والآثار:

تمهيد: لفهم آليات الحد من الأزمات المصرفية، لابدَّ أولاً من الوقوف على المفهوم العام لهذه الأزمات وطبيعتها، باعتبارها ظواهر معقدة ناتجة عن اختلالات في البنية المصرفية أو في البيئة الاقتصادية الكلية. وقد تطورت الأدبيات الاقتصادية في توصيف الأزمات المصرفية وتحديد أنماطها، كما تنوعت التفسيرات حول أسباب نشوئها، ما بين عوامل داخلية متعلقة بإدارة المصارف، وخارجية مرتبطة بالسياسات الاقتصادية أو البيئة التنظيمية.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى تقديم إطار مفاهيمي شامل للأزمات المصرفية من خلال تعريفها، وتصنيف أنواعها، واستعراض أبرز الأسباب المؤدية إلى حدوثها، مع التطرق إلى أبرز الانعكاسات التي تخلّفها على النظام المالي والاقتصاد الكلي.

المطلب الأوّل: تعريف الأزمات المصرفية وأنواعها:

أولاً: تعريف الأزمات المصرفية: تعددت الإسهامات النظرية في تعريف الأزمات المصرفية يُذكر منها ما يلي:

على مستوى القطاع المصرفي: عرفت الازمة المصرفية العامة بانها " التي تحصل إذا ما تم استهلاك معظم أو جزء كبير من رأس مال النظام المصرفي من خلال التخلف عن إيفاء القروض، وهي تحدث في مصارف متعددة عندما تفلس في ان واحد، وهذا ما يتطلب تدخل سريع من الحكومات ".[53]

على مستوى المصرف (المؤسسة المصرفية): عُرفت الأزمة المصرفية بانها "التي تبدأ بحوادث تشير إلى حصول استنفاذات (Bank Runs) * في المصارف تقود إلى إغلاقها، أو دمجها أو تأميمها من قبل جهات عامة أو مؤسسات مالية، وفي كثير من الاحوال فإن المشاكل المصرفية لا تنشأ من طرف المطاليب، لكن من الانحدار الطويل الأمد في نوعية الأصول كما هو الحال في انهيار أسعار العقارات أو زيادة الافلاسات في القطاع غير المالي".[54]

ثانياً: أنواع الأزمات المصرفية: تتنوع الأزمات المصرفية بحسب طبيعتها والأسباب المؤدية إليها حيث يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع رئيسية من أبرزها يُذكر ما يلي:

1. أزمات السيولة (Liquidity Crises): تحدث أزمة السيولة عندما تعجز المصارف عن تلبية طلبات السحب الفوري من قبل المودعين بسبب نقص السيولة المتاحة، رغم امتلاكها أصولًا كافية على المدى الطويل. وتُعد هذه الأزمات من أخطر أنواع الأزمات المصرفية، حيث تؤدي غالبًا إلى حالة من الذعر المصرفي (Bank Run)، كما حدث في الأزمة المالية العالمية عام 2008، حين اضطرت العديد من المصارف الكبرى إلى طلب تدخلات عاجلة من البنوك المركزية.[55]
2. أزمات الملاءة أو الإفلاس (the solvency crisis): تتميز أزمات الملاءة بانخفاض قيمة أصول البنك إلى ما دون قيمة التزاماته، ما يؤدي إلى عدم قدرته على الاستمرار في النشاط المصرفي، وتنتج عادة عن تراكم القروض المتعثرة أو الخسائر غير المتوقعة وهو ما يتطلب إعادة هيكلة جذرية أو إعلان الإفلاس.[56]

---

[53]Ergungor, O. Emre; Thomson, James B.; 2005. (Systemic Banking Crises). The Federal Reserve Bank of Cleveland, USA, p4.

*(Bank Runs): وهي الحالات التي يتراكض فيها مودعي المصارف لسحب ودائعهم.

[54] Kaminsky, Graciela L.; Reinhart, Carmen M.; (1996). (The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems). Board of Governors of the Federal Reserve system, Washington, USA, p5

[55] Diamond, D. W., & Dybvig, P. H. (1983), (Bank Runs, Deposit Insurance, and Liquidity). Yale University, university of Chicago, Journal of Political Economy, p:401-419.

[56] Laeven, L., & Valencia, F. (2020). (Systemic Banking Crises Database II). Yale University, IMF Economic Review, p: 317

3. الأزمات المصرفية المنهجية (Systemic Banking Crises): تحدث عندما يتعرض جزء كبير من النظام المصرفي لأزمة متزامنة تهدد استقرار الاقتصاد الكلي، وتشمل عدداً من المؤسسات المصرفية التي تواجه إفلاساً أو نقصًا حادًا في السيولة. وغالبًا ما تتطلب هذه الأزمات تدخلات حكومية واسعة، كتأميم البنوك أو إطلاق برامج إنقاذ.[57]

4. الأزمات المزدوجة (Twin Crises): تشير إلى الحالات التي تتداخل فيها الأزمة المصرفية مع أزمات أخرى، مما يفاقم الوضع ويجعل الحلول أكثر تعقيداً وقد شهدت عدة دول نامية مثل الأرجنتين وإندونيسيا هذا النمط من الأزمات خلال التسعينيات.[58]

[57] Laeven, L., & Valencia, F. (2020). (Systemic Banking Crises Database II). Yale University, previous reference, p: 307

[58] Edwards ،Frankel, (Preventing Currency Crises in Emerging Markets), (2009), University of Chicago, p:733

المطلب الثاني: الأسباب والعوامل المؤدية لحدوث الأزمات المصرفية:

تمهيد: تُعد الأزمات المصرفية من الظواهر الاقتصادية المعقدة التي لا تنشأ فجأة، وإنما تتشكل نتيجة تراكب مجموعة من العوامل المؤثرة التي تتفاعل ضمن البيئة المصرفية على مدى زمني معين. ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى داخلية تنبع من أداء وإدارة المؤسسات المصرفية نفسها، وخارجية تتعلق بالبيئة الاقتصادية الكلية والسياسات المالية والنقدية. ونظرًا لأهمية ضبط البنية الداخلية للمؤسسات المصرفية بوصفها خط الدفاع الأول ضد الانهيارات، سيتناول هذا المطلب الأسباب الداخلية للأزمات التي تسهم بشكل مباشر في نشوء الأزمات المصرفية.

أولاً: ضعف الكوادر البشرية: وتنبع أهمية العنصر البشري في المصارف من حقيقة أن امتلاك رأس مال بشري قيّم وفعال سيساعد المصارف على تحقيق أهدافها، ويُمكّنها من زيادة حصتها السوقية من خلال الحصول على المزيد من الودائع والقروض الجيدة، ونظراً لدخول تقنيات العلم والتكنولوجيا إلى أنظمة وعمليات المصرف، تنامت أهمية تدريب وتطوير العنصر البشري ليكون قادراً على مواكبة كافة المستجدات في عالم الخدمات المصرفية بالشكل الذي يضمن تحقيق المنفعة المثلى منها، فالكادر البشري المؤهل يساعد على تكوين نظام مصرفي قوي ومرن قادر على الاستجابة للصدمات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها من خلال إطار عمل تنظيمي متكامل.[59]

ثانياً: الإقراض غير السليم: وتعتبر القروض المصدر الرئيسي لتوليد إيرادات المصارف، ولهذا كان على المشرفين على عملها أن يراقبوا السياسات الإقراضية بشكل دقيق، وأن تكون سلطات المراقبة والتنظيم صارمة في تطبيق التشريعات، إلا أن عدم التزام بعض المصارف بمبادئ الإقراض الآمن من جهة والجشع المتزايد من جهة أخرى قد يقودها إلى تبني محافظ قروض عالية المخاطر وعالية التركز، ودون الاحتفاظ باحتياطيات مناسبة لمواجهة أي تعثر محتمل في هذا النوع من الإقراض، متجاهلين بذلك أنهم يُعرضون أموال المودعين لديهم للخطر، ومتناسين أن مصارفهم هي جزء من نظام المدفوعات الوطني، وأن أي اعثار أو إفلاس قد ينقل العدوى إلى باقي المصارف في النظام معطلاً نظام الدفع فيها، ومؤدياً إلى أزمة ائتمانية مصرفية قد تشمل النظام الاقتصادي، وتجر البلد مالياً ومؤسساتياً إلى خسائر كبيرة مسببة تراجعاً في نسب النمو.[60]

[59] حواط، (2013)، إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، ص32

[60] حواط، (2013)، إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية، نفس المرجع السابق، ص37

ثالثاً: الإدارة غير الرشيدة: ساهم تحول العديد من الدول إلى نظام الاقتصاد الحر في فتح مجالات استثمارية جديدة للشركات والمصارف تمكنها من تحقيق أرباح إضافية، وترافق هذا الانفتاح مع زيادة حدة المنافسة، وهذا ما أبرز ضرورة وجود أسس لكيفية إدارة الشركات والمصارف، بالشكل الذي يضمن المحافظة على حقوق المساهمين فيها، ووضع معايير فعالة للرقابة على عملها، تتمثل في تحديد أهداف ومسؤوليات الجهات الرقابية، ومنحها الاستقلالية الكافية لممارسة عملها.[61]

رابعاً: الممارسات غير السليمة للإفصاح المالي والشفافية: من خلال النظر إلى دعائم اتفاق بازل نستطيع القول إن الدعامة الثالثة (تحقيق انضباط السوق) والمرتبطة بالإفصاح والشفافية في الأنظمة المصرفية، هي الأقل والأصعب تطبيقاً، وخاصة في الاقتصاديات النامية والاقتصاديات التي تمر بمراحل انتقالية، لما لهذا الجانب من حساسية بالنسبة للمصارف، حيث ترتبط هذه الدعامة بمصالحه بشكل مباشر وبحصته السوقية، وترتبط بالنتيجة بعملاء المصرف.

يتوجب على المصارف وفقاً لهذه الدعامة أن تفصح بشكل كامل عن جوانب ثلاثة بالغة الأهمية:

- قوائم المركز المالي للمصرف
- سياسات إدارة المخاطر
- المخاطر التي يتعرض لها المصرف

بينما تقتضي الشفافية أن تكون إجراءات الإفصاح السابقة جميعها حقيقية وتعبر بواقعية عن أداء المصرف في السوق.

وعليه فقد تظهر المشاكل المصرفية من عدم الالتزام بإجراءات الإفصاح والشفافية، فقد يغرر بالأطراف المتعاملة مع المصرف كالمودعين والدائنين وحتى يشمل المتعاملين بأسهم المصرف في الأسواق المالية، وعندما يحصل الكشف (غير الإرادي غالبا) عن تحفظ المصرف عن المخاطر التي يواجهها، سواءً من خلال إجباره عن الإفصاح أو من خلال تسريب الأخبار السيئة في وسائل الإعلام أو غير ذلك، فإن ما يحدث عادة هو عمليات بيع (نارية) لأسهم المصرف ينجم عنها انخفاض في أسعار هذه الأسهم، وقد تتفاقم لتصبح حالة استنفاذ، ما يضع المصرف على مواجهة مباشرة مع أزمة إفلاس، ويصبح بحاجة ماسة لإنقاذ حكومي سريع، أو تدخل مباشر من السلطات النقدية.[62]

[61] حواط، (2013)، إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية، مرجع سبق ذكره، ص44
[62] حواط، (2013)، إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية، مرجع سبق ذكره، ص55

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية المترتبة على الأزمات المصرفية:

تؤدي الأزمات المصرفية إلى اختلالات عميقة في الهيكل الاقتصادي للدول، لما للمصارف من دور محوري في تمويل النشاطات الاقتصادية وتحفيز الاستثمار والإنتاج.

وعند تعرض النظام المصرفي لأزمة، تتراجع قدرته على منح الائتمان وتوظيف المدخرات، مما ينعكس سلبًا على مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تتأثر مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل النمو، ومعدلات التضخم، والميزان التجاري. وتزداد خطورة هذه الآثار في الاقتصادات النامية التي غالبًا ما تفتقر إلى آليات حماية فعّالة ضد الصدمات المصرفية.

حيث تتكبد الدول والاقتصاديات المتضررة من الأزمات المالية تكاليف اقتصادية وآثاراً سلبية متعددة أهمها فيما يلي: [63]

- تحقيق خسائر في الناتج الحقيقي:

عادة ما ينجم عن حدوث الأزمات المالية تباطؤ النشاط الاقتصادي، وتراجع معدلات لنمو نتيجة سوء تخصيص الموارد المتاحة، ومن ثم تحقيق خسائر في الناتج الحقيقي.

- ارتفاع معدلات البطالة وزيادة التكاليف الاجتماعية:

عادة ما يترتب على حدوث الأزمات المالية آثاراً غير مرغوب فيها على العمالة، فتبرز مشكلة تدني مستويات الأجور، وترتفع معدلات البطالة وما يرافقها من تزايد تكاليف الحماية الاجتماعية.

ولا يقتصر تأثير الأزمات المالية على البطالة فقط، إذ يتعداه إلى التأثير على مستوى رفاهية الأفراد وتزايد حدة الفقر، فتضافر مجموعة العوامل الناتجة عن تلك الأزمات مثل الانخفاض الحاد في قيمة العملة المحلية، ارتفاع أسعار الفائدة، انهيار القطاع المالي وإفلاس العديد من لشركات، وما ينجم عن ذلك من ارتفاع في معدلات البطالة، كل ذلك من شأنه التأثير سلبيا على الدخل الحقيقي والاستهلاك الحقيقي للقطاع العائلي، ومن ثم على مستوى المعيشة والفقر وخاصة بالنسبة للفئات منخفضة الدخل. هذا بالإضافة إلى انه في ظل حدوث الأزمات، تتعرض شبكات الحماية (الأمان) الاجتماعية هي الأخرى لضغوط كبيرة من جراء الزيادات الملحوظة في معدلات البطالة والأسعار.

[63] غزازي، عماد، (2014)، أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكاليفها الاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمات المالية العالمية لعام 2008، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، ص40 وص42

المبحث الثاني: آليات وأساليب الحد من الأزمات المصرفية:

تمهيد: تتطلب مواجهة الأزمات المصرفية اعتماد آليات فعالة تسهم في تقليل آثارها ومنع تفاقمها. يعرض هذا المبحث أبرز الأساليب المستخدمة في هذا المجال، بدءًا من أدوات الحماية التقليدية وصولًا إلى توجهات التطوير. كما يتضمن تحليلًا نقديًا لمدى كفاية هذه الأساليب في ظل التغيرات المتسارعة في البيئة المصرفية. ويُختتم المبحث بعرض النظام الذكي المقترح من إعداد الباحثة كمدخل حديث لتعزيز الاستقرار المصرفي.

المطلب الأول: دور السياسات الاحترازية الكلية والجزئية:

تعرف سياسة التحوط الكلي* بأنها تلك السياسة التي تستخدم الأدوات الموجهة للحد من المخاطر النظامية والتصدي لأي معوقات قد تؤثر على قدرة النظام المالي في الاستمرار في تقديم الخدمات المالية الأساسية التي قد يترتب على انقطاعها أو اضطرابها نتائج خطيرة على الاقتصاد الحقيقي. وبهذا التعريف الموجز فإنّه يتبين أن السياسة التحوطية الكلية ليست غاية بحد ذاتها وإنما هي الوسيلة التي تستخدم حزمة من الأدوات المناسبة التي تهدف إلى توفير نظام مصرفي ومالي يتسم بالقوة والمتانة، وقادر على مواجهة الصدمات مع القيام بوظائفه في مجال الوساطة المالية بكفاءة عالية وبما يعزز النمو الاقتصادي المستدام.[64]

يمكن تصنيف أدوات السياسة الاحترازية الكلية، إلى صنفين رئيسيين:[65]

أ- أدوات السياسة ذات البعد الزمني: يتمثل أهمها في الأدوات التالية:

راس المال الإضافي المطلوب لمواجهة الاتجاهات الدورية، الضرائب أو الرسوم على الالتزامات غير الأساسية للمؤسسات المالية، تغيير أوزان مخاطر التعرض المضادة للاتجاهات الدورية المرتبطة بالتعرض في قطاعات معينة، تقييم هوامش الربح من بيع الأوراق المالية، فرض رسوم إضافية متغيرة على المؤسسات ذات الأهمية النظامية لمواجهة مخاطر السيولة في شكل نسبة تضاف إلى احتياطي رأس المال.

ب- أدوات السياسة الاحترازية الكلية القطاعية: يتمثل أهمها في الأدوات التالية:

فرض رسوم نظامية على رأس المال للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، فرض رسوم نظامية على السيولة لهذه المؤسسات، فرض ضريبة على الالتزامات غير الأساسية للمؤسسات المالية.

*لايفرق البحث بين مصطلحي التحوط والاحتراز حيث يُستخدم كلاهما للدلالة على تقليل المخاطر

[64] الهاشل، مداخلة للدكتور محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي، خلال اجتماع الدورة الاعتيادية التاسعة والثلاثين مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في صندوق النقد العربي المنعقد في القاهرة في جمهورية مصر العربية يوم الأحد 13 سبتمبر 2015.، https://www.cbk.gov.kw/ar/redirects/download?compId=119413&esIndex=speeches

[65] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2017، توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة، ص9

وفي المقابل تركز السياسات الاحترازية الجزئية على سلامة المؤسسات الفردية لضمان عدم إفلاسها نتيجة سوء إدارة أو تكوين أصول خطرة، وتكمن القيمة الكبيرة للسياسيات الاحترازية الكلية في تنسيقها مع السياسات الجزئية.

المطلب الثاني: دور الرقابة المصرفية والحوكمة:

أولاً: مفهوم الرقابة المصرفية: لقد أعطيت لوظيفة الرقابة العديد من التعريفات نذكر منها ما يلي:

" الرقابة هي عملية ملاحظة نتائج الأعمال التي سبق تخطيطها ومن ثم تحديد الفجوة بين النتائج المستهدفة والنتائج الفعلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية لسد هذه الفجوة "[66].

"هي مجموع الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية والتي تهدف إلى ضمان السير الحسن للقطاع المالي والمصرفي، حيث أن جزءاً من هذه الإجراءات تعتبر من حيث المبدأ مماثلة لتلك الموجودة في الصناعات الأخرى مثل: الالتزامات التي تفرضها السلطات العمومية على المؤسسات والتي تهدف إلى حماية المستهلك (الشروط الصحية، او البيئية والخ...)، غير أن الرقابة في القطاع المصرفي تعني الموازنة بين المخاطرة والمردودية"[67].

وتتمثل نظم الرقابة على أعمال البنوك في شكلين هما:[68]

أ- نظم الرقابة الداخلية أو الذاتية: وتمثل رقابة داخلية مستقلة وتشمل كافة نظم وإجراءات الرقابة المعتمدة من قبل الإدارة لغرض تسيير العمل لحماية الأموال والموجودات.[69]

وتشمل الرقابة الداخلية ثلاثة أعمدة: الرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية، الضبط الداخلي.

ب- نظم الرقابة الخارجية (الرقابة الاحترازية): وهي رقابة متمثلة في جهاز الرقابة على البنوك التابعة للبنك المركزي أو السلطة النقدية للبلاد المخول لها الحق الرقابي.

ثانياً: أهمية الرقابة المصرفية: تخضع البنوك لرقابة كبيرة بخلاف غيرها من أي نشاط اقتصادي، وذلك للأسباب التالية:[70]

- تحتل البنوك مركزًا مهما في نظام الدفع الذي يستخدمه كل الأفراد والفعاليات الاقتصادية الاخرى.
- تقبل البنوك الودائع التي تشكل جزءاً من ثروة المجتمع.
- تلعب البنوك دورًا مهما في التوزيع الامثل للموارد المالية.

ثالثاً: أنواع وأساليب الرقابة المصرفية: يمكن تقسيم الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي إلى:[71]

أ- الرقابة الوقائية: وهي مجموع التعليمات الصادرة عن هيئات الإشراف والتي تهدف الى تقليص حجم المخاطر التي تهدد استقرار النظام المصرفي.

---

[66] عبد النبي، محمد أحمد، 2010، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولى، زمزم، عمان -الاردن، ص36.

[67] Jaque Mistral, Financial Re-regulation: A Transatlantic Challenge, Financial Economics Review, December 2010. P:39

[68] خالد أمين عبد الله، 1998, التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن، ص:68 وص:71

[69] الجنابي، بسطام عبود، 2007، مفهوم الرقابة الداخلية الحديث، النشرة المصرفية العربية، الفصل الأول، ص :47.

[70] الكراسنة، براهيم، 2010, أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

[71] الشراح، رمضان، 2002، الرقابة المصرفية في ظل العولمة المالية، اتحاد المصارف العربية، ص26.

ب- الرقابة الحمائية: وهي كل الاجراءات التي تقوم بها هيئات الإشراف للحد من انتشار الخطر النظامي وبالتالي تفادي وقوع أزمات نظامية

ت- رقابة الأداء: وهي الرقابة التي تمكن هيئات الإشراف من التأكد من كفاءة البنوك التجارية حيث تطلب الهيئات المكلفة بالرقابة من البنوك تزويدها ببعض المعلومات التي تتعلق بعملها المصرفي كالتعليمات الداخلية أو تقارير التدقيق الداخلي.

رابعاً: أهداف الرقابة المصرفية:[72]

أ- تحقيق الاستقرار المالي: لقد أصبح الاستقرار المالي من السلع العامة التي تسعى السلطات العمومية لضمانها تماماً مثل الأمن والعدالة ... الخ.

ب- حماية المودعين: إن المهمة الرئيسية للرقابة المصرفية هي تقليل الخسارة التي يمكن للمودعين أن يتعرضوا لها.

ت- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي: حيث يلعب القطاع المالي الجيد دوراً كبيراً في تحقيق كفاءة توزيع المدخرات المحلية على فرص الاستثمار المنتجة بالشكل الذي يحقق معدلات نمو مرتفعة ويدعم الاستقرار الاقتصادي ويعزز قدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للأزمات الخارجية.

خامساً: شروط فعالية الرقابة المصرفية: تستند الرقابة الفعالة الى مجموعة من الشروط أهمها:

- ❖ تحديد الهيئة المكلفة بالرقابة: عموما انقسمت دول العالم فيما يتعلق بتحديد الجهات المنوط بها عملية الرقابة إلى ثلاث مجموعات رئيسية:[73]
  - المجموعة الأولى: وفيها يقوم البنك المركزي (مستقلا) بالإشراف والرقابة المصرفية وهو ما يسمى بنموذج البنك المركزي، وهو المطبق في العديد من الدول مثل استراليا، اليونان وايطاليا.
  - المجموعة الثانية: وهي تتمثل في مجموعة الدول التي تقوم فيها هيئات رقابية متخصصة بالإشراف على البنوك بالتعاون مع البنك المركزي ووزارة المالية.
  - المجموعة الثالثة: وهي تتضمن مجموعة الدول التي تقوم فيها وزارة المالية وهيئات متخصصة بالإشراف على البنوك وتطبق هذا النظام كل من سويسرا، السويد، اليابان، كندا، ويطلق على هذا النموذج بالنموذج البديل للرقابة المصرفية.
- ❖ استقلالية الهيئة المكلفة بالرقابة: لقد أشارت المبادئ المتعلقة بالممارسة السليمة لعمليات الرقابة المصرفية في سنة 2006، صراحة إلى ضرورة استقلالية الهيئة المكلفة بالرقابة في المبدأ الأول (الاستقلالية، المحاسبة، توفير الموارد اللازمة والحماية القانونية للسلطات الرقابية).

---

[72] الشاذلي أحمد شفيق، 2014, الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، ص 4.

[73] الغندور، حافظ كامل، 2003, محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر ما بعد الحداثة)، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ص182.

❖ شروط متعلقة بالبيئة الداخلية لهيئات الرقابة: إن الهدف الأساسي للرقابة المصرفية هو إيجاد جهاز مصرفي فعّال وقادر على المنافسة، بحيث يستجيب لحاجة الجمهور إلى خدمات مالية تكون جودتها مرتفعة وتكلفتها معقولة.[74]

سادساً: مفهوم حوكمة النظام المصرفي:

نظام متكامل للرقابة يتضمن مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية والمحاسبية وغيرها، والذي يرمي إلى اتساع نظام المساءلة وتحقيق المساواة عند تحديد حقوق أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية وتحسين أدائها وتعظيم القيمة السوقية لأسهمها وتحقيق الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية التي تحقق منفعة مستخدميها.[75]

سابعاً: أهمية الحوكمة المصرفية وأهدافها:

أثارت حوكمة المصارف اهتمام الباحثين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وذلك نتيجة لحالات الفشل والإفلاس المالي لكثير من الشركات الكبرى فمن خلال دراسة الأسباب التي أدت لحدوث هذا الفشل المالي والإداري تبين أن انعدام أسلوب حوكمة المصارف يمكّن القائمين على المصرف من الداخل سواء كانوا مجالس إدارة أم مدراء أم موظفين عموميين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين الدائمين وعامة الجمهور وعليه فإن الدول التي تضعف فيها أساليب حوكمة المصارف تعتبر أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق مجرد فضائح وأزمات مالية حيث أصبح من الواضح تماما أن إدارة المصرف من خلال مفهوم الحوكمة يحدد بدرجة كبيرة مصير المصارف ومصير اقتصاديات الدول في هذا العصر المسمى بعصر العولمة.

بالإضافة إلى ذلك فإن إجراءات العولمة مثل تحرير الاقتصاد والتطور في وسائل الاتصالات والتكامل بين الأسواق المالية، وأيضا التحويلات في أشكال ملكية المصارف مع زيادة عدد المستثمرين زادت من الحاجة إلى قواعد حوكمة المصارف والتي يمكن من خلالها مساعدة المصارف وجذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية ويضاف لذلك أن المساهمة بتطبيق قواعد الحوكمة يحسن إدارة المصارف من خلال:[76]

- وضع إستراتيجية للمصرف.
- تحديد أهداف المصرف وكيفية تحقيقها.
- تحفيز المديرين والعاملين على أداء عملهم بكفاءة وفعالية.
- وضع نظام رئيسي في تحسين الكفاءة الاقتصادية في المصارف.

وهناك عدة أهداف تعمل الحوكمة على تحقيقها في المصارف من أهمها:[77]

---

[74] الخطيب، سمير، 2008, قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص71.

[75] جوناثان تشاركهم، 2005, ارشادات لأعضاء مجالس ادارة البنوك، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، ص9

[76] وارد، خليل عطاالله ، 2005, الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، مصر، ص17

[77] النشرة الاقتصادية، 2003، دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي، بنك الإسكندرية، العدد، 35، ص55.

- التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للمصارف بالإضافة لتقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
- متابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المصارف بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس إدارة المصرف والمساهمون.

المطلب الثالث: فاعلية نظم تأمين الودائع التقليدية في الحد من الأزمات المصرفية:

تمهيد: تم التطرق في الفصل السابق إلى الخصائص البنيوية للنظام التقليدي وأبرز أوجه قصوره، أما في هذا المطلب فيتم تحليل دوره الفعلي في الوقاية من الأزمات المصرفية ومدى كفاءته في تجارب متعددة.

رغم أن نظم تأمين الودائع التقليدية أُنشئت بهدف تعزيز الثقة في النظام المصرفي وتقليل مخاطر سحب الودائع الجماعي، إلا أن فاعليتها في مواجهة الأزمات المصرفية ما زالت محل جدل بين الباحثين. فقد أظهرت بعض الدراسات أن وجود نظام تأمين على الودائع يقلل من احتمالية الذعر المصرفي، ويُساهم في استقرار النظام المالي في المدى القصير، لاسيما في الحالات التي يكون فيها النظام مصممًا بشكل واضح وشفاف ويغطي نسبة كافية من ودائع المودعين.

ومع ذلك، فإن هذه النظم كثيراً ما تُنتقد بسبب اعتمادها على آليات تقليدية لا تتفاعل مع المخاطر المتغيرة، ولا تُمكّن السلطات الرقابية من اتخاذ إجراءات استباقية، مما يحد من فعاليتها في التصدي للأزمات المصرفية المعقدة والمتسارعة.

وعلى سبيل المثال بينت بعض الدراسات أن نظم التأمين التي لا تترافق مع أدوات تقييم آني للمخاطر يمكن أن تسهم بشكل غير مباشر في زيادة السلوكيات الائتمانية الخطرة، نظراً لإحساس البنوك بوجود حماية غير مشروطة، ما يعرف بالمخاطر الأخلاقية.[78]

ونستنتج مما سبق أنّ هذه النظم التقليدية تفتقر إلى استقلالية إدارية أو قدرة تمويلية كافية تُواجه صعوبة في الاستجابة الفورية لحالات الانهيار، وبرغم ما توفره من طمأنينة للمودعين، إلا أنها لا تمثل حلاً كافياً للأزمات المصرفية المعاصرة، خاصة في ظل البيئة المصرفية الرقمية المتسارعة والمخاطر المالية المعقدة. لذا ظهرت الحاجة إلى آلية مبتكرة وذكية للحد من الأزمات المصرفية، مثل النموذج المقترح في هذه الدراسة، الذي يُعزز من قدرة النظام على التنبؤ بالمخاطر والتفاعل معها في الوقت الحقيقي.

[78] Nier, Baumann, (2006), Market discipline, disclosure and moral hazard in banking, Journal of Financial Intermediation, Volume 15, Issue 3, P:332-361

المطلب الرابع: النظام الذكي المقترح كآلية مبتكرة للحد من الأزمات المصرفية:

وفقاً لما ذكر في الأقسام السابقة لهذا البحث يتبين أنّ الأدوات التقليدية لأنظمة تأمين الودائع لم تعد قادرة على مجاراة حجم المخاطر أو التنبّه لها بشكل استباقي. ومن هذا المنطلق، يبرز النظام الذكي المقترح لتأمين الودائع المصرفية كآلية مبتكرة تجمع بين التكنولوجيا التحليلية والحوكمة المالية، ليس فقط بهدف تعزيز حماية الودائع، بل أيضاً للحد من مسببات الأزمات المصرفية قبل تفاقمها.

حيث أنَّ الوظيفة الأساسية لهذا النظام المقترح لا تقتصر على تأمين الودائع، بل تمتد لتفعيل نظام إنذار مبكر يُحلّل المؤشرات المصرفية المتغيرة، مثل كفاية رأس المال، نسب القروض المتعثرة، معدلات السيولة، جودة الأصول، وغيرها. وعبر توظيف خوارزميات تعلم آلي (كآلات المتجهات الداعمة والشبكات العصبية الاصطناعية) ونموذج Altman Z–Score، يستطيع النظام المقترح إصدار درجة مخاطرة لحظية تعكس بدقة الوضع الفعلي لكل مصرف.

الابتكار في هذا النظام المقترح يكمن في ربط درجة المخاطرة مباشرةً بقسط التأمين، الذي يُحتسب بصورة ديناميكية تبعًا لتغيرات المخاطر. هذه الآلية تُعيد هيكلة نظام الحوافز الاقتصادية داخل القطاع المصرفي؛ إذ تُكافَا المؤسسات التي تحسّن مؤشراتها عبر خفض الأقساط أو منح امتيازات تنظيمية، بينما تُحمّل البنوك مرتفعة المخاطر تكلفة تأمينية أعلى، ما يدفعها تلقائيًا إلى تصحيح أوضاعها لتفادي الاستنزاف المالي.

وعلى الصعيد الكلي، يساهم هذا النموذج المقترح في تحقيق هدف مزدوج: أولًا، تقليص فجوات المعلومات بين الجهات الرقابية والبنوك عبر توفير بيانات محدثة وتحليلات فورية؛ وثانيًا، كسر نمط التدخل المتأخر عبر تحفيز التحرك الوقائي، وبهذا تتكوّن بيئة مالية أكثر مرونة واستجابة، تتفاعل مع المؤشرات التحذيرية قبل أن تتفاقم إلى أزمة مكتملة الأركان.

بذلك، لا يُمثّل هذا النظام المقترح مجرد أداة تأمين للودائع المصرفية، بل آلية اقتصادية فاعلة تُعيد ضبط العلاقة بين المخاطر، التكلفة، والثقة، ما يجعله مساهمة نوعية في هيكل الحلول المعاصرة لتقليل احتمالية حدوث الأزمات المصرفية أو على الأقل الحد من آثارها وتداعياتها.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً: أداة الدراسة

تناولت الدراسة تحليل آراء عينة الدراسة وذلك من خلال تحليل استبانة تم توزيعها الكترونياً على العاملين في القسم المالي وقسم تكنولوجيا المعلومات لدى المصارف السورية الخاصة، وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة الصالحة للتحليل (94) استبانة تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار الخامس والعشرون وعند مستوى دلالة 0.05. تم استخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية والاستدلالية والاختبارات التي تلائم فرضيات الدراسة وتخدم أهدافها، وهي التكرارات والنسب المئوية، وعرض الاحصاءات الوصفية باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي البسيط واختبار One sample t test.

ثانياً: تصميم الاستبانة

صممت الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي (5) موافق بشدة، (4) موافق، (3) محايد، (2) غير موافق، (1) غير موافق بشدة، وذلك في قسمين أساسيين: القسم الأول: مُخصص للأسئلة العامة ويشمل المعلومات الشخصية عن أفراد عينة البحث، وهي: المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل، الموقع الوظيفي، وقد ضم القسم الثاني متغيرات الدراسة.

1- **المتغير المستقل:**

أ- أوجه القصور في نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي: بواقع (9) عبارات.

ب-دور نظام تأمين الودائع الذكي المقترح القائم على التقييم الآني للمخاطر: بواقع (10) عبارات.

ت-المتطلبات التنظيمية والتقنية لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح: بواقع (9) عبارات.

ث-التحديات المحتملة لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح: بواقع (9) عبارات.

ج- الآثار المتوقعة لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح: بواقع (10) عبارات.

2- المتغير التابع: مواجهة الأزمات المصرفية والحد منها: بواقع (9) عبارات.

ثالثاً: اختبار ثبات الاستبانة

تم اختبار ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha وذلك لقياس الاتساق الداخلي بين عباراتها.

الجدول رقم (1) نتائج اختبار Cronbach's Alpha

المحور	اختبار الثبات معامل ألفا كرونباخ
أوجه القصور في نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي	0.899
دور نظام تأمين الودائع الذكي المقترح القائم على التقييم الآني للمخاطر	0.852
المتطلبات التنظيمية والتقنية لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح	0.811
التحديات المحتملة لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح	0.863
الآثار المتوقعة لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح	0.812
مواجهة الأزمات المصرفية والحد منها	0.833

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يوضح الجدول رقم (1) نتائج التحليل لمعامل Cronbach's Alpha لأسئلة كل محور من محاور الاستبانة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث ظهرت بقيم أكبر من 0.7 وهي ما يمكن اعتبارها قيمة جيدة لثبات الاتساق الداخلي ومقبولة لأغراض التحليل الاحصائي، ويمكن الاعتماد على استجابات أفراد العينة في اشتقاق النتائج المتعلقة بمجتمع الدراسة.

رابعاً: تحليل خصائص عينة الدراسة

الجدول رقم (2) توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
معهد متوسط	4	%4.3
إجازة جامعية	71	%75.5
ماجستير	11	%11.7
دكتوراه	8	%8.5
المجموع	94	%100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يشير الجدول رقم (2) إلى إن ما نسبته 75.5% من أفراد العينة من حملة الإجازة الجامعية ويليه ما نسبته 11.7% من أفراد العينة من الحاصلين على درجة الماجستير ويليه ما نسبته 8.5% من أفراد العينة من الحاصلين على درجة الدكتوراه ويليه ما نسبته 4.3% من أفراد العينة من حملة شهادة معهد متوسط، مما يدل على المؤهل العلمي الجيد لأفراد العينة.

الجدول رقم (3) توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة في العمل

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات	4	%4.3
من 3 إلى أقل من 5 سنوات	26	%27.7
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	31	%33
10 سنوات فأكثر	33	%35.1
المجموع	94	%100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يبين الجدول رقم (3) إن ما نسبته 35.1% من أفراد العينة من ذوي الخبرة 10 سنوات فأكثر ويليه ما نسبته 33% من أفراد العينة من ذوي الخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات ويليه ما نسبته 27.7% من أفراد العينة من ذوي الخبرة من 3 إلى أقل من 5 سنوات ويليه ما نسبته 4.3% من أفراد العينة من ذوي الخبرة أقل من 3 سنوات، مما يدل على الخبرة الجيدة لأفراد العينة.

الجدول رقم (4) توزع أفراد العينة وفقاً لمتغير الموقع الوظيفي

الموقع الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير	7	%7.4
رئيس قسم	12	%12.8
موظف إداري	62	%66
موظف تقني	13	%13.8
المجموع	94	%100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يبين الجدول رقم (4) إن ما نسبته 66% من أفراد العينة من الموظفين الإداريين ويليه ما نسبته 13.8% من أفراد العينة من الموظفين التقنيين ويليه ما نسبته 12.8% من أفراد العينة من رؤساء الأقسام ويليه ما نسبته 7.4% من أفراد العينة من المدراء.

خامساً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تتضمن الإحصاءات الوصفية قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الاستبانة ولإجمالي كل محور للوصول إلى الأهمية النسبية لكل منها، حيث تم اعتبار أن الحد الفاصل بين الأهمية المرتفعة والمتوسطة قيمة المتوسط البالغة 3.4.

الجدول رقم (5) الأهمية النسبية للموافقات

فئات قيم المتوسط الحسابي	التقدير
من 1 الى 1.79	درجة موافقة منخفضة جدا
من 1.8 الى 2.59	درجة الموافقة منخفضة
من 2.6 الى 3.39	درجة الموافقة متوسطة
من 3.4 الى 4.19	درجة الموافقة مرتفعة
من 4.2 الى 5	درجة الموافقة مرتفعة جدا

المصدر: إعداد الباحثة

1- نتائج قياس أوجه القصور في نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي:

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوجه القصور في نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (6) نتائج قياس أوجه القصور في نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي

الفقرة	5	4	3	2	1	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
نظام تأمين الودائع التقليدي غير قادر على حماية المودعين بشكل كافٍ خلال الأزمات المالية الكبرى.	15	73	5	1	0	4.0851	0.50074	موافقة مرتفعة
الإطار التنظيمي لنظام تأمين الودائع التقليدي لا يتسم بالمرونة الكافية للتكيف مع التطورات الاقتصادية السريعة.	16	69	6	3	0	4.0426	0.60313	موافقة مرتفعة
يعاني نظام تأمين الودائع التقليدي من بطء في إجراءات التعويض مما يؤثر على ثقة المودعين وقت الأزمات.	17	75	2	0	0	4.1596	0.42257	موافقة مرتفعة
يفتقر نظام تأمين الودائع التقليدي لآليات فعالة لمنع حدوث الأزمات المصرفية.	11	77	4	2	0	4.0319	0.49627	موافقة مرتفعة
يفتقر نظام تأمين الودائع التقليدي إلى القدرة على التنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها.	11	81	2	0	0	4.0957	0.36127	موافقة مرتفعة
حجم التغطية في نظام تأمين الودائع التقليدي غير كافٍ لمواجهة خسائر الأزمات المالية الكبيرة.	11	83	0	0	0	4.1170	0.32317	موافقة مرتفعة
يساهم التعقيد الإجرائي في نظام تأمين الودائع التقليدي في زيادة حالة عدم اليقين خلال الأزمات.	9	73	12	0	0	3.968	0.4741	موافقة مرتفعة
لا يشجع نظام تأمين الودائع التقليدي البنوك على تبني ممارسات أفضل لإدارة المخاطر.	11	70	12	1	0	3.9681	0.53786	موافقة مرتفعة
تتأثر كفاءة نظام تأمين الودائع التقليدي بضعف التنسيق بين الجهات الرقابية والمصرفية.	11	73	9	1	0	4.0000	0.50800	موافقة مرتفعة

أوجه القصور في نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي	94	4.0520	0.32981	موافقة مرتفعة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يوضح الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور بلغ 4.05 بموافقة مرتفعة وبانحراف معياري 0.32 حيث حظيت معظم العبارات بموافقة مرتفعة تجاوز المتوسط الحسابي لها 3.4، وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات، وبالتالي هناك أوجه قصور في نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي في مواجهة الأزمات المالية وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

2- نتائج قياس دور نظام تأمين الودائع الذكي المقترح القائم على التقييم الآني للمخاطر:

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لدور نظام تأمين الودائع الذكي المقترح القائم على التقييم الآني للمخاطر وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (7) نتائج قياس دور نظام تأمين الودائع الذكي المقترح القائم على التقييم الآني للمخاطر

الفقرة	5	4	3	2	1	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
يساهم نظام تأمين الودائع الذكي المقترح في تعزيز استقرار النظام المصرفي بشكل أكبر من النظام التقليدي.	12	72	10	0	0	4.0213	0.48590	موافقة مرتفعة
يمكن للتقييم الآني للمخاطر في النظام الذكي المقترح أن يكتشف المؤشرات المبكرة للأزمات المصرفية بفعالية.	26	68	0	0	0	4.2766	0.44971	موافقة مرتفعة جداً
يوفر النظام الذكي المقترح حماية أفضل للمودعين من خلال آليات تعويض أسرع وأكثر كفاءة.	8	83	2	1	0	4.0426	0.38563	موافقة مرتفعة
يساعد تطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح في تقليل احتمالية حدوث الأزمات المصرفية.	11	81	1	1	0	4.0851	0.40586	موافقة مرتفعة
يعزز النظام الذكي المقترح الشفافية في إدارة مخاطر الودائع المصرفية.	8	84	1	1	0	4.0532	0.37003	موافقة مرتفعة

يتيح النظام الذكي المقترح تخصيص أقساط التأمين بشكل عادل بناءً على مستوى المخاطر الفعلية لكل بنك.	21	71	1	1	0	4.1915	0.49245	موافقة مرتفعة
يساهم النظام الذكي المقترح في تقليل احتمالية تفاقم الأزمات المالية من خلال استجابة سريعة وفعالة.	15	77	1	1	0	4.1277	0.44562	موافقة مرتفعة
يعزز النظام الذكي المقترح قدرة الجهات الرقابية على مراقبة أداء البنوك واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.	16	78	0	0	0	4.1702	0.37783	موافقة مرتفعة
يوفر النظام الذكي المقترح بيانات وتحليلات دقيقة تدعم اتخاذ القرارات السليمة في أوقات الأزمات.	7	84	2	1	0	4.0319	0.37250	موافقة مرتفعة
يزيد النظام الذكي المقترح من كفاءة توزيع المخاطر بين البنوك والمودعين والجهات التأمينية.	12	79	2	1	0	4.0851	0.43154	موافقة مرتفعة
دور نظام تأمين الودائع الذكي المقترح القائم على التقييم الآني للمخاطر	94					4.1085	0.27343	موافقة مرتفعة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يبين الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور قد بلغ 4.10 بموافقة مرتفعة وبانحراف معياري 0.27 حيث حظيت معظم العبارات بموافقة مرتفعة تجاوز المتوسط الحسابي لها 3.4، وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات، وبالتالي هناك دور لنظام تأمين الودائع الذكي المقترح القائم على التقييم الآني للمخاطر في الحد من الأزمات المصرفية وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

3- نتائج قياس المتطلبات التنظيمية والتقنية لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح:

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتطلبات الفنية والتنظيمية لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (8) نتائج قياس المتطلبات التنظيمية والتقنية لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح

الفقرة	5	4	3	2	1	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
يتطلب تطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح بنية تحتية تكنولوجية متقدمة (مثل الذكاء الاصطناعي، تعلم الآلة).	14	78	1	1	0	4.1170	0.43642	موافقة مرتفعة
يجب وضع إطار قانوني وتنظيمي جديد لدعم عمل نظام تأمين الودائع الذكي المقترح.	12	80	1	1	0	4.0957	0.41657	موافقة مرتفعة
توفر الكوادر البشرية المؤهلة في مجال التكنولوجيا المالية أمر ضروري لنجاح تطبيق النظام الذكي المقترح.	17	75	1	1	0	4.1489	0.46275	موافقة مرتفعة
التعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات المالية ضروري لتطوير وتنفيذ المتطلبات التنظيمية للنظام الذكي المقترح.	11	81	1	1	0	4.0851	0.40586	موافقة مرتفعة
يجب توفير موارد مالية كافية لتمويل عمليات البحث والتطوير اللازمة للنظام الذكي المقترح.	16	78	0	0	0	4.1702	0.37783	موافقة مرتفعة
يتطلب تطبيق النظام الذكي المقترح إطاراً تنظيمياً يسمح بالابتكار مع الحفاظ على الاستقرار المالي.	14	80	0	0	0	4.1489	0.35793	موافقة مرتفعة
ينبغي تطوير معايير موحدة لتبادل البيانات والمعلومات بين البنوك والنظام الذكي المقترح.	16	76	1	1	0	4.1383	0.45439	موافقة مرتفعة
يجب أن تضمن المتطلبات التنظيمية حماية صارمة لخصوصية بيانات المودعين وسريتها.	9	83	1	1	0	4.0638	0.38265	موافقة مرتفعة

يلزم تحديث الأنظمة القانونية الحالية لتشمل التعامل مع العقود الذكية والتقنيات المالية الحديثة.	8	84	1	1	0	4.0532	0.37003	موافقة مرتفعة
المتطلبات التنظيمية والتقنية لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح	94					4.1135	0.33073	موافقة مرتفعة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يشير الجدول رقم (8) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور بلغ 4.11 بموافقة مرتفعة وبانحراف معياري 0.33 حيث حظيت معظم العبارات بموافقة مرتفعة تجاوز المتوسط الحسابي لها 3.4، وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات، وبالتالي هناك دور لنظام تأمين الودائع الذكي القائم على التقييم الآني للمخاطر في الحد من الأزمات المصرفية وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

4- نتائج قياس التحديات المحتملة لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح:

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتحديات المحتملة لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (9) نتائج قياس التحديات المحتملة لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح

الفقرة	5	4	3	2	1	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
تُعد تكلفة تطوير وتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح عالية جداً.	6	88	0	0	0	4.0638	0.24576	موافقة مرتفعة
توجد مخاوف جدية بشأن أمن البيانات وخصوصية المعلومات في نظام يعتمد على التقييم الآني للمخاطر.	11	81	1	1	0	4.0851	0.40586	موافقة مرتفعة
تعيق مقاومة التغيير من قبل المؤسسات المالية أو الأطراف المعنية تطبيق النظام الذكي المقترح	7	85	1	1	0	4.0426	0.35665	موافقة مرتفعة
يشكل نقص الخبرة والمعرفة التقنية لدى الجهات الرقابية تحدياً أمام تطبيق النظام الذكي المقترح	11	81	1	1	0	4.0851	0.40586	موافقة مرتفعة

صعوبة دمج النظام الذكي المقترح مع الأنظمة المصرفية التقليدية القائمة.	10	82	1	0	1	4.0638	0.45928	موافقة مرتفعة
يشكل نقص الوعي والفهم الكافي لدى الجمهور والمودعين حول طبيعة ومزايا النظام الذكي المقترح تحدياً.	11	82	0	1	0	4.0957	0.38990	موافقة مرتفعة
تواجه البنوك الصغيرة صعوبة أكبر في تلبية المتطلبات التقنية لتطبيق النظام الذكي المقترح	3	89	0	2	0	3.9894	0.34375	موافقة مرتفعة
تعيق التحديات المتعلقة بالبنية التحتية للاتصالات وشبكات الإنترنت تطبيق النظام الذكي المقترح في بعض المناطق.	14	78	1	1	0	4.1170	0.43642	موافقة مرتفعة
توجد صعوبة في تطوير نماذج تقييم مخاطر آنية دقيقة وشاملة لجميع أنواع المخاطر المصرفية.	14	80	0	0	0	4.1489	0.35793	موافقة مرتفعة
التحديات المحتملة لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح	94					4.0768	0.28874	موافقة مرتفعة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يشير الجدول رقم (9) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور بلغ 4.07 بموافقة مرتفعة وبانحراف معياري 0.28 حيث حظيت معظم العبارات بموافقة مرتفعة تجاوز المتوسط الحسابي لها 3.4، وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات، وبالتالي هناك بعض التحديات المحتملة لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

5- نتائج قياس الآثار المتوقعة لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح:

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للآثار المتوقعة لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (10) نتائج قياس الآثار المتوقعة لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح

الفقرة	5	4	3	2	1	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
يؤدي تطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح إلى زيادة ثقة الجمهور في النظام المصرفي.	16	76	1	1	0	4.1383	0.45439	موافقة مرتفعة
يسهم النظام الذكي المقترح في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة.	15	77	1	1	0	4.1277	0.44562	موافقة مرتفعة
يحسن النظام الذكي المقترح كفاءة وفعالية إدارة المخاطر في القطاع المصرفي.	15	77	1	1	0	4.1277	0.44562	موافقة مرتفعة
يمكن أن يقلل النظام الذكي المقترح من عبء التكاليف على البنوك على المدى الطويل من خلال تحسين إدارة المخاطر.	11	83	0	0	0	4.1170	0.32317	موافقة مرتفعة
يؤدي تطبيق النظام الذكي المقترح إلى تغييرات هيكلية في سوق التأمين المصرفي.	17	75	1	1	0	4.1489	0.46275	موافقة مرتفعة
يؤدي تطبيق النظام الذكي المقترح إلى تعزيز تنافسية القطاع المصرفي من خلال الابتكار في الخدمات.	14	78	1	1	0	4.1170	0.43642	موافقة مرتفعة
يسهم النظام الذكي المقترح في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل زيادة الثقة في النظام المالي.	11	81	1	1	0	4.0851	0.40586	موافقة مرتفعة
يوفر النظام الذكي المقترح حوافز للبنوك لتبني ممارسات أكثر شفافية ومسؤولية في إدارة أصولها.	15	77	1	0	1	4.1170	0.50495	موافقة مرتفعة

يمكن أن يقلل النظام الذكي المقترح من الحاجة إلى تدخلات حكومية واسعة النطاق في أوقات الأزمات.	7	85	0	2	0	4.0319	0.40033	موافقة مرتفعة
يزيد النظام الذكي المقترح من قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات الاقتصادية والمالية المستقبلية.	15	77	1	1	0	4.1277	0.44562	موافقة مرتفعة
الآثار المتوقعة لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح	94					4.1138	0.32745	موافقة مرتفعة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يشير الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور بلغ 4.11 بموافقة مرتفعة وبانحراف معياري 0.32 حيث حظيت معظم العبارات بموافقة مرتفعة تجاوز المتوسط الحسابي لها 3.4، وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات، وبالتالي هناك العديد من الآثار المتوقعة لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

6- نتائج قياس مواجهة الأزمات المصرفية والحد منها:

تم حساب قيم كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمواجهة الأزمات المصرفية والحد منها وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (11) نتائج قياس مواجهة الأزمات المصرفية والحد منها

الفقرة	5	4	3	2	1	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
توجد آليات فعالة للإنذار المبكر تساعد في التنبؤ بالأزمات المصرفية المحتملة قبل تفاقمها.	16	78	0	0	0	4.1702	0.37783	موافقة مرتفعة
يتم استثمار ما يكفي في البحث العلمي وتحليل البيانات لفهم مسببات الأزمات المصرفية والوقاية منها.	22	72	0	0	0	4.2340	0.42567	موافقة مرتفعة جداً

الإطار التنظيمي الحالي للقطاع المصرفي قوي بما يكفي لمنع حدوث الأزمات.	29	63	1	1	0	4.2766	0.53690	موافقة مرتفعة جداً
تتمتع الجهات الرقابية بالاستقلالية والسلطة الكافية لمراقبة البنوك بفعالية.	24	68	1	1	0	4.2234	0.51126	موافقة مرتفعة جداً
تساهم متطلبات رأس المال الكافية للبنوك في تعزيز صمودها أمام الصدمات المالية.	18	74	1	1	0	4.1596	0.47072	موافقة مرتفعة
يغطي الإشراف الرقابي جميع جوانب المخاطر المصرفية بشكل شامل (مثل مخاطر الائتمان، التشغيل، السوق).	13	81	0	0	0	4.1383	0.34706	موافقة مرتفعة
يتم تحديث القوانين واللوائح المصرفية بانتظام لتواكب التطورات في الأسواق المالية والتقنيات المصرفية.	25	67	1	1	0	4.2340	0.51693	موافقة مرتفعة جدا
تمتلك البنوك أنظمة متطورة وفعالة لتحديد وقياس وإدارة المخاطر المختلفة التي تواجهها.	18	74	1	1	0	4.1596	0.47072	موافقة مرتفعة
تعتمد البنوك على نماذج اختبار الإجهاد (Stress Testing) لتقييم قدرتها على الصمود في ظل سيناريوهات الأزمات.	17	75	1	1	0	4.1489	0.46275	موافقة مرتفعة
مواجهة الأزمات المصرفية والحد منها	94					4.1939	0.33786	موافقة مرتفعة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يشير الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي لكامل المحور بلغ 4.19 بموافقة مرتفعة وبانحراف معياري 0.33 حيث حظيت معظم العبارات بموافقة مرتفعة تجاوز المتوسط الحسابي لها 3.4، وبالتالي فإن المستقصى آرائهم موافقون في حكمهم على مضمون هذه العبارات، وبالتالي يسهم تطبيق نظام تأمين الودائع الذكي المقترح في مواجهة الأزمات المصرفية والحد منها وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

سادساً: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا توجد أوجه قصور في نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي في مواجهة الأزمات المالية.

لغرض التحقق من الفرضية تم استخدام اختبار T لعينة واحدة (One sample T – test) الذي يقوم على مقارنة المتوسط المحسوب مع المتوسط المحايد (3) ويتم قبول الفرضية الصفرية إذا كان مستوى الدلالة Sig أكبر من قيمة a=5% ويتم قبول الفرضية البديلة إذا كان مستوى الدلالة Sig أصغر من قيمة a=5%.

الجدول رقم (12) نتائج تحليل نتائج اختبار One sample T – test للفرضية الرئيسية الأولى

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
اوجه القصور في نظام تأمين الودائع التقليدي	94	4.0520	0.32981	0.03402

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
اوجه القصور في نظام تأمين الودائع التقليدي	30.926	93	0.000	1.05201	0.9845	1.1196

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يبين الجدول رقم (12) أن مستوى دلالة الاختبار Sig يساوي 0.00 وهو أصغر من 5% كما جاءت قيمة t ستودنت (30.926) وبما أن متوسط الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة موجب، الأمر الذي يعني موافقة أفراد العينة على وجود أوجه قصور في نظام تأمين الودائع التقليدي، وقد جاءت الدلالة الإحصائية مؤيدة لإجابات أفراد العينة الأمر الذي يثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي توجد أوجه قصور في نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي في مواجهة الأزمات المالية.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

لا يوجد دور لنظام تأمين الودائع المصرفية الذكي القائم على التقييم الآني للمخاطر في الحد من الأزمات المصرفية.

بغرض اختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي القائم على التقييم الآني للمخاطر كمتغير مستقل والحد من الأزمات المصرفية كمتغير تابع.

الجدول رقم (13) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي القائم على التقييم الآني للمخاطر والحد من الأزمات المصرفية

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
0.24978	0.453	0.459	**0.678[a]**

المصدر: مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (0.678)، وهو ما يبين وجود ارتباط قوي بين نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي القائم على التقييم الآني للمخاطر والحد من الأزمات المصرفية وأن معامل التحديد هو (0.453)، أي إن نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي القائم على التقييم الآني للمخاطر تفسر (45.3%)، من التغيرات الحاصلة في الحد من الأزمات المصرفية.

الجدول رقم (14) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

ANOVAa						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
0.000[b]	78.156	4.876	1	4.876	Regression	**1**
		0.062	92	5.740	Residual	
			93	10.616	Total	

المصدر: مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة الدلالة الإحصـــائية للقوة التفســـيرية للنموذج عن طريق إحصـــائية F، وهي (78.156)، ومعنوية الدلالة الحســـابية (sig=0.000)، مما يؤكد الدلالة الإحصـــائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصـــائية، أي النموذج بشـــكل عام معنوي.

الجدول رقم (15) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي القائم على التقييم الآني للمخاطر في الحد من الأزمات المصرفية

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.056	1.931		0.390	0.753	(Constant)	
0.000	8.841	0.678	0.095	0.837	نظام تأمين الودائع المصرفية الذكي القائم على التقييم الآني للمخاطر والحد من الأزمات المصرفية	1

المصدر: مخرجات برنامج spss

يشـــير الجدول أعلاه إلى أن (نظام تأمين الودائع المصـــرفية الذكي القائم على التقييم الآني للمخاطر والحد من الأزمات المصـــرفية) هي دالة إحصـــائياً حســـب قيم t المحســـوبة والدلالة الإحصـــائية التي جاءت أصغر من (5%)، مما يثبت صحة الفرضية البديلة.

تكون معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 0.753 + 0.837\ x1$$

وبالتالي يوجد دور إيجابي ذو دلالة معنوية لنظام تأمين الودائع المصـــــرفية الذكي القائم على التقييم الآني للمخاطر في الحد من الأزمات المصرفية.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى

لا تتوافر متطلبات تنظيمية وتقنية لتطبيق نظام ذكي لتأمين الودائع المصرفية.

بغرض اختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين المتطلبات التنظيمية والتقنية لتطبيق نظام ذكي لتأمين الودائع المصرفية كمتغير مستقل والحد من الأزمات المصرفية كمتغير تابع.

الجدول رقم (16) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين المتطلبات التنظيمية والتقنية لتطبيق نظام ذكي لتأمين الودائع المصرفية والحد من الأزمات المصرفية

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R
0.15537	0.789	0.791	**0.889[a]**

المصدر: مخرجات برنامج spss

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (0.889)، وهو ما يبين وجود ارتباط قوي بين المتطلبات التنظيمية والتقنية لتطبيق نظام ذكي لتأمين الودائع المصـــرفية والحد من الأزمات المصـــرفية وأن معامل التحديد هو (0.789)، أي إن المتطلبات التنظيمية والتقنية لتطبيق نظام ذكي لتأمين الودائع المصرفية يفسر (78.9%)، من التغيرات الحاصلة في الحد من الأزمات المصرفية.

الجدول رقم (17) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

ANOVAa						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	**Model**	
0.000[b]	347.734	8.395	1	8.395	Regression	**1**
		0.024	92	2.221	Residual	
			93	10.616	Total	

المصدر: مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة الدلالة الإحصـــائية للقوة التفســـيرية للنموذج عن طريق إحصـائية F، وهي (347.734)، ومعنوية الدلالة الحسـابية (sig=0.000)، مما يؤكد الدلالة الإحصـــائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصـــائية، أي النموذج بشـــكل عام معنوي.

الجدول رقم (18) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر المتطلبات التنظيمية والتقنية لتطبيق نظام ذكي لتأمين الودائع المصرفية في الحد من الأزمات المصرفية

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.025	2.273		0.201	0.457	(Constant)	
0.000	18.648	0.889	0.049	0.908	المتطلبات التنظيمية والتقنية لتطبيق نظام ذكي لتأمين الودائع المصرفية والحد من الأزمات المصرفية	1

المصدر: مخرجات برنامج spss

يشـير الجدول أعلاه إلى أن (المتطلبات التنظيمية والتقنية لتطبيق نظام ذكي لتأمين الودائع المصـرفية والحد من الأزمات المصـرفية) هي دالة إحصـائياً حسـب قيم t المحسـوبة والدلالة الإحصـائية التي جاءت أصغر من (5%)، مما يثبت صحة الفرضية البديلة.

تكون معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$y = 0.457 + 0.908\,x1$$

وبالتالي توجد متطلبات تؤثر إيجاباً في إمكانية تطبيق نظام ذكي لتأمين الودائع.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد تحديات محتملة لتطبيق نظام تأمين ودائع ذكي.

الجدول رقم (19) نتائج تحليل نتائج اختبار One sample T – test للفرضية الفرعية الثانية

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
توجد تحديات محتملة لتطبيق نظام تأمين ودائع ذكي	94	4.0768	0.28874	0.02978

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
توجد تحديات محتملة لتطبيق نظام تأمين ودائع ذكي	36.157	93	0.000	1.07683	1.0177	1.1360

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يبين الجدول رقم (19) أن مستوى دلالة الاختبار Sig يساوي 0.00 وهو أصغر من 5% كما جاءت قيمة t ستودنت (36.157) وبما أن متوسط الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة موجب، الأمر الذي يعني موافقة أفراد العينة على وجود تحديات محتملة لتطبيق نظام تأمين ودائع ذكي، وقد جاءت الدلالة الإحصائية مؤيدة لإجابات أفراد العينة الأمر الذي يثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي توجد تحديات محتملة لتطبيق نظام تأمين ودائع ذكي.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد آثار متوقعة لتطبيق نظام تأمين ودائع ذكي قائم على التقييم الآني للمخاطر

الجدول رقم (20) نتائج تحليل نتائج اختبار One sample T – test للفرضية الفرعية الثالثة

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
توجد آثار متوقعة لتطبيق نظام تأمين ودائع ذكي قائم على التقييم الآني للمخاطر	94	4.1138	0.32745	0.03377

One-Sample Test						
	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
توجد آثار متوقعة لتطبيق نظام تأمين ودائع ذكي قائم على التقييم الآني للمخاطر	32.979	93	0.000	1.11383	1.0468	1.1809

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

يبين الجدول رقم (20) أن مستوى دلالة الاختبار Sig يساوي 0.00 وهو أصغر من 5% كما جاءت قيمة t ستودنت (32.979) وبما أن متوسط الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة موجب، الأمر الذي يعني موافقة أفراد العينة على وجود آثار متوقعة لتطبيق نظام تأمين ودائع ذكي قائم على التقييم الآني للمخاطر وقد جاءت الدلالة الإحصائية مؤيدة لإجابات أفراد العينة الأمر الذي يثبت صحة الفرضية البديلة وبالتالي توجد آثار متوقعة لتطبيق نظام تأمين ودائع ذكي قائم على التقييم الآني للمخاطر.

النتائج والتوصيات

النتائج

نتيجة اختبار الفرضيات تم التوصل إلى الآتي:

1- توجد أوجه قصور في نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي في مواجهة الأزمات المالية، تعاني أنظمة تأمين الودائع التقليدية عادة من عدة نقاط ضعف عند مواجهة الأزمات المالية. غالبًا ما تعتمد هذه الأنظمة على نماذج تقييم مخاطر ثابتة أو دورية، مما يجعلها بطيئة في الاستجابة للتغيرات السريعة في صحة البنوك. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تأخر في اكتشاف المشكلات، وارتفاع تكاليف الإنقاذ، وخسارة ثقة المودعين. كما أن آليات التمويل قد لا تكون مرنة بما يكفي للتعامل مع سحب الودائع الجماعي (Bank Run) أو انهيار عدة مؤسسات مالية في وقت واحد.

2- يوجد دور إيجابي لنظام تأمين الودائع المصرفية الذكي القائم على التقييم الآني للمخاطر في الحد من الأزمات المصرفية، يمكن لنظام تأمين الودائع الذكي الذي يعتمد على التقييم الآني للمخاطر أن يلعب دورًا محوريًا في تعزيز الاستقرار المالي. من خلال استخدام تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، تعلم الآلة، وتحليلات البيانات الضخمة، يمكن لهذا النظام مراقبة صحة البنوك بشكل مستمر وتحديد المؤشرات المبكرة للمخاطر المحتملة. هذا يسمح بالتدخل الوقائي قبل تفاقم الأوضاع، وبالتالي تقليل احتمالية حدوث الأزمات المصرفية أو التخفيف من حدتها وتكاليفها.

3- تتوافر متطلبات تؤثر في إمكانية تطبيق نظام ذكي لتأمين الودائع، حيث يتطلب تطبيق نظام ذكي لتأمين الودائع مجموعة من المتطلبات الأساسية لضمان فعاليته ونجاحه. تشمل هذه المتطلبات: توفر بيانات دقيقة وكاملة في الوقت الفعلي من البنوك، بنية تحتية تكنولوجية قوية وقادرة على معالجة كميات هائلة من البيانات، أطر قانونية وتشريعية تدعم استخدام التقنيات المتقدمة وتبادل المعلومات، وجود خبرات فنية متخصصة في تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، وتوافق معايير البيانات بين مختلف المؤسسات المالية.

4- توجد تحديات محتملة لتطبيق نظام تأمين ودائع ذكي. فعلى الرغم من الفوائد المحتملة، يواجه تطبيق نظام تأمين ودائع ذكي عددًا من التحديات. من أبرز هذه التحديات: مخاوف تتعلق بخصوصية البيانات وأمنها، مقاومة التغيير من قبل بعض المؤسسات التقليدية، التكاليف الأولية المرتفعة للتطوير والتطبيق، تعقيد دمج الأنظمة القديمة مع الأنظمة الجديدة، والحاجة إلى إطار تنظيمي مرن يتكيف

مع التطورات التكنولوجية السريعة. كما أن دقة نماذج التنبؤ قد تكون تحديًا، خاصة في أوقات عدم اليقين الاقتصادي.

5- توجد آثار متوقعة لتطبيق نظام تأمين ودائع ذكي قائم على التقييم الآني للمخاطر. يمكن أن يؤدي تطبيق نظام تأمين ودائع ذكي إلى آثار إيجابية كبيرة على النظام المالي. من أبرز هذه الآثار: تعزيز الاستقرار المالي بشكل عام، تقليل تكرار وشدة الأزمات المصرفية، خفض تكاليف الإنقاذ على دافعي الضرائب، زيادة ثقة المودعين بالنظام المصرفي، تحسين كفاءة تخصيص رأس المال داخل البنوك، وتشجيع البنوك على تبني ممارسات أكثر حذرًا في إدارة المخاطر. كما يمكن أن يوفر بيانات قيمة لصناع السياسات لاتخاذ قرارات مستنيرة.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة فإن الباحثة توصي بالآتي:

1- يجب على الهيئات الرقابية ومؤسسات تأمين الودائع مراجعة وتحديث أطرها التقليدية بشكل مستمر لتشمل آليات تقييم مخاطر أكثر ديناميكية وسرعة. ينبغي التركيز على بناء احتياطيات كافية ومرنة، وتطوير بروتوكولات واضحة للتعامل مع الأزمات، وتحسين سرعة دفع التعويضات للمودعين لتعزيز الثقة.

2- يجب على البنوك المركزية ومؤسسات تأمين الودائع استكشاف وتطوير أنظمة تأمين ودائع ذكية تعتمد على التقييم الآني للمخاطر. يتطلب ذلك الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية اللازمة، وتطوير نماذج تنبؤية دقيقة للمخاطر، وتدريب الكوادر البشرية على استخدام هذه التقنيات المتقدمة.

3- يجب على الجهات المعنية وضع خارطة طريق واضحة لتلبية هذه المتطلبات. يتضمن ذلك سن تشريعات تحفز على مشاركة البيانات، الاستثمار في منصات تكنولوجية مشتركة، تطوير معايير موحدة للبيانات، وبناء القدرات البشرية من خلال برامج تدريب متخصصة.

4- للتغلب على التحديات المصاحبة لتبني نظام الودائع الذكي، يجب تبني نهج متعدد الأوجه. ينبغي وضع أطر قوية لحوكمة البيانات وأمنها، وإجراء حوار مستمر مع الأطراف المعنية لبناء الثقة ودعم التبني، والبدء بمشاريع تجريبية صغيرة قبل التوسع الكامل، وتطوير إطار تنظيمي "اختباري" (Regulatory Sandbox) يسمح بتجربة التقنيات الجديدة في بيئة آمنة.

5- يجب على صناع السياسات والمشرعين العمل على تيسير بيئة مواتية لتطبيق مثل هذه الأنظمة، مع التركيز على الاستفادة من الفوائد المحتملة وتخفيف المخاطر. ينبغي أيضًا تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لهذا التطبيق بشكل دوري لضمان استمرارية فعاليته وملاءمته.

الملحق رقم (1) استمارة استبيان

الأخوة الأعزاء تحية طيبة وبعد..

يهدف هذا الاستبيان إلى جمع آرائكم حول نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي والذكي، ودوره في مواجهة الأزمات المالية. ستساعد إجاباتكم القيمة في فهم أعمق للتحديات والفرص المتعلقة بهذا المجال. جميع إجاباتكم ستعامل بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

لمحة عن النظام الذكي المقترح

يقوم النظام الذكي المقترح على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات اللحظي، لتقييم المخاطر المصرفية المحتملة بدقة وسرعة، يعتمد النظام على جمع بيانات مالية وتشغيلية من البنوك (مثل معدلات التعثر وحركة الحسابات ونسب القروض إلى الودائع) ومن ثم تحليلها باستخدام خوارزميات تعلم آلي مثل الشبكات العصبية والمنطق الضبابي ونموذج Altman Z Score

حيث يسمح النظام بإنتاج تقارير تقييم فوري لمستوى الخطر لكل بنك، ويقترح تدخلات مناسبة (مثل رفع أقساط التأمين أو فرض رقابة مؤقتة) مع عرض النتائج للجهات الرقابية عبر لوحة تحكم ديناميكية.

يهدف هذا النظام إلى تعزيز الاستقرار المالي وتقليل احتمالية وقوع الأزمات المصرفية من خلال التنبؤ المبكر والتعامل السريع مع المخاطر.

ولكم مني فائق الاحترام والتقدير.....

أولاً: البيانات العامة:

الرجاء وضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة:

1- المؤهل العلمي:

إجازة جامعية	معهد متوسط	ماجستير	دكتوراه

2- سنوات الخبرة في العمل:

أقل من 3 سنوات	من 3 إلى أقل 5 سنوات	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	10 سنوات فأكثر

3- الموقع الوظيفي

مدير	رئيس قسم	موظف تقني	موظف إداري

ثانياً: بيانات الدراسة:

الرجاء وضع علامة (صح) في المربع المناسب للإجابة:

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المتغير المستقل: نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي والذكي						
الجزء الأول: أوجه القصور في نظام تأمين الودائع المصرفية التقليدي						
1	نظام تأمين الودائع التقليدي غير قادر على حماية المودعين بشكل كافٍ خلال الأزمات المالية الكبرى.					
2	الإطار التنظيمي لنظام تأمين الودائع التقليدي لا يتسم بالمرونة الكافية للتكيف مع التطورات الاقتصادية السريعة.					
3	يعاني نظام تأمين الودائع التقليدي من بطء في إجراءات التعويض مما يؤثر على ثقة المودعين وقت الأزمات.					
4	يفتقر نظام تأمين الودائع التقليدي لآليات فعالة لمنع حدوث الأزمات المصرفية.					
5	يفتقر نظام تأمين الودائع التقليدي إلى القدرة على التنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها.					
6	حجم التغطية في نظام تأمين الودائع التقليدي غير كافٍ لمواجهة خسائر الأزمات المالية الكبيرة.					
7	يساهم التعقيد الإجرائي في نظام تأمين الودائع التقليدي في زيادة حالة عدم اليقين خلال الأزمات.					
8	لا يشجع نظام تأمين الودائع التقليدي البنوك على تبني ممارسات أفضل لإدارة المخاطر.					
9	تتأثر كفاءة نظام تأمين الودائع التقليدي بضعف التنسيق بين الجهات الرقابية والمصرفية.					

الجزء الثاني: دور نظام تأمين الودائع الذكي القائم على التقييم الآني للمخاطر						
1	يساهم نظام تأمين الودائع الذكي في تعزيز استقرار النظام المصرفي بشكل أكبر من النظام التقليدي.					
2	يمكن للتقييم الآني للمخاطر في النظام الذكي أن يكتشف المؤشرات المبكرة للأزمات المصرفية بفعالية.					
3	يوفر النظام الذكي حماية أفضل للمودعين من خلال آليات تعويض أسرع وأكثر كفاءة.					
4	يساعد تطبيق نظام تأمين ودائع ذكي في تقليل احتمالية حدوث الأزمات المصرفية.					
5	يعزز النظام الذكي الشفافية في إدارة مخاطر الودائع المصرفية.					
6	يتيح النظام الذكي تخصيص أقساط التأمين بشكل عادل بناءً على مستوى المخاطر الفعلية لكل بنك.					
7	يساهم النظام الذكي في تقليل احتمالية تفاقم الأزمات المالية من خلال استجابة سريعة وفعالة.					
8	يعزز النظام الذكي قدرة الجهات الرقابية على مراقبة أداء البنوك واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.					
9	يوفر النظام الذكي بيانات وتحليلات دقيقة تدعم اتخاذ القرارات السليمة في أوقات الأزمات.					
10	يزيد النظام الذكي من كفاءة توزيع المخاطر بين البنوك والمودعين والجهات التأمينية.					
الجزء الثالث: المتطلبات الفنية والتنظيمية لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي						
1	يتطلب تطبيق نظام تأمين الودائع الذكي بنية تحتية تكنولوجية متقدمة (مثل الذكاء الاصطناعي، تعلم الآلة).					
2	يجب وضع إطار قانوني وتنظيمي جديد لدعم عمل نظام تأمين الودائع الذكي.					
3	توفر الكوادر البشرية المؤهلة في مجال التكنولوجيا المالية أمر ضروري لنجاح تطبيق النظام الذكي.					

4	التعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات المالية ضروري لتطوير وتنفيذ المتطلبات التنظيمية للنظام الذكي.					
5	يجب توفير موارد مالية كافية لتمويل عمليات البحث والتطوير اللازمة للنظام الذكي.					
6	يتطلب تطبيق النظام الذكي إطاراً تنظيمياً يسمح بالابتكار مع الحفاظ على الاستقرار المالي.					
7	ينبغي تطوير معايير موحدة لتبادل البيانات والمعلومات بين البنوك والنظام الذكي.					
8	يجب أن تضمن المتطلبات التنظيمية حماية صارمة لخصوصية بيانات المودعين وسريتها.					
9	يلزم تحديث الأنظمة القانونية الحالية لتشمل التعامل مع العقود الذكية والتقنيات المالية الحديثة.					
الجزء الرابع: التحديات المحتملة في تطبيق نظام تأمين الودائع الذكي						
1	تُعد تكلفة تطوير وتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي عالية جداً.					
2	توجد مخاوف جدية بشأن أمن البيانات وخصوصية المعلومات في نظام يعتمد على التقييم الآني للمخاطر.					
3	تعيق مقاومة التغيير من قبل المؤسسات المالية أو الأطراف المعنية تطبيق النظام الذكي.					
4	**يشكل** نقص الخبرة والمعرفة التقنية لدى الجهات الرقابية تحدياً أمام تطبيق النظام الذكي.					
5	صعوبة دمج النظام الذكي مع الأنظمة المصرفية التقليدية القائمة.					
6	يشكل نقص الوعي والفهم الكافي لدى الجمهور والمودعين حول طبيعة ومزايا النظام الذكي تحدياً.					
7	تواجه البنوك الصغيرة صعوبة أكبر في تلبية المتطلبات التقنية لتطبيق النظام الذكي.					
8	تعيق التحديات المتعلقة بالبنية التحتية للاتصالات وشبكات الإنترنت تطبيق النظام الذكي في بعض المناطق.					

9	توجد صعوبة في تطوير نماذج تقييم مخاطر آنية دقيقة وشاملة لجميع أنواع المخاطر المصرفية.					
الجزء الخامس: الآثار المتوقعة لتطبيق نظام تأمين الودائع الذكي						
1	يؤدي تطبيق نظام تأمين الودائع الذكي إلى زيادة ثقة الجمهور في النظام المصرفي.					
2	يسهم النظام الذكي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة.					
3	يحسن النظام الذكي كفاءة وفعالية إدارة المخاطر في القطاع المصرفي.					
4	يمكن أن يقلل النظام الذكي من عبء التكاليف على البنوك على المدى الطويل من خلال تحسين إدارة المخاطر.					
5	يؤدي تطبيق النظام الذكي إلى تغييرات هيكلية في سوق التأمين المصرفي.					
6	يؤدي تطبيق النظام الذكي إلى تعزيز تنافسية القطاع المصرفي من خلال الابتكار في الخدمات.					
7	يسهم النظام الذكي في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل زيادة الثقة في النظام المالي.					
8	يوفر النظام الذكي حوافز للبنوك لتبني ممارسات أكثر شفافية ومسؤولية في إدارة أصولها.					
9	يمكن أن يقلل النظام الذكي من الحاجة إلى تدخلات حكومية واسعة النطاق في أوقات الأزمات.					
10	يزيد النظام الذكي من قدرة النظام المالي على امتصاص الصدمات الاقتصادية والمالية المستقبلية.					
المتغير التابع: مواجهة الأزمات المصرفية والحد منها						
1	توجد آليات فعالة للإنذار المبكر تساعد في التنبؤ بالأزمات المصرفية المحتملة قبل تفاقمها.					
2	يتم استثمار ما يكفي في البحث العلمي وتحليل البيانات لفهم مسببات الأزمات المصرفية والوقاية منها.					
3	الإطار التنظيمي الحالي للقطاع المصرفي قوي بما يكفي لمنع حدوث الأزمات.					

4	تتمتع الجهات الرقابية بالاستقلالية والسلطة الكافية لمراقبة البنوك بفعالية.					
5	تساهم متطلبات رأس المال الكافية للبنوك في تعزيز صمودها أمام الصدمات المالية.					
6	يغطي الإشراف الرقابي جميع جوانب المخاطر المصرفية بشكل شامل (مثل مخاطر الائتمان، التشغيل، السوق).					
7	يتم تحديث القوانين واللوائح المصرفية بانتظام لتواكب التطورات في الأسواق المالية والتقنيات المصرفية.					
8	تمتلك البنوك أنظمة متطورة وفعالة لتحديد وقياس وإدارة المخاطر المختلفة التي تواجهها.					
9	تعتمد البنوك على نماذج اختبار الإجهاد (Stress Testing) لتقييم قدرتها على الصمود في ظل سيناريوهات الأزمات.					

ولكم جزيل الشكر....

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. أبا بكر، أحمد عثمان، نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، المملكة العربية السعودية، (2000).
2. الأعرج، رأفت علي، (2009)، مدى أهمية نظام التأمين على الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي: دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين.
3. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2017، توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي أبو ظبي – الامارات العربية المتحدة.
4. جلال، أحمد، إدارة الأزمات المالية، دار خالد اللحياني، عمان، الأردن، (2016).
5. الجمعية الدولية لضامني الودائع (IADI)، "المبادئ الأساسية لأنظمة التأمين الفعالة على الودائع". النسخة العربية الصادرة عن مؤسسة ضمان الودائع الأردنية، (2014).
6. الجنابي، بسطام عبود، 2007، مفهوم الرقابة الداخلية الحديث، النشرة المصرفية العربية.
7. حواط، (2013)، إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين.
8. خالد أمين عبد الله، 1998, التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان الأردن.
9. الخطيب، سمير، 2008, قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
10. دياب، ريهام محمود، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والإدارية والمصرفية، بنك ناصر الاجتماعي، مصر، (2022).
11. الزعنون، محمد منصور رمضان، (2017)، أثر تأمين الودائع على إدارة مخاطر الائتمان في البنوك: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، مصر.
12. زيتوني، كمال، (2012)، دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
13. الشاذلي أحمد شفيق، 2014, الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي.

14. الشراح، رمضان، 2002، الرقابة المصرفية في ظل العولمة المالية، اتحاد المصارف العربية.
15. الشمري، صادق الراشد، كتاب استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية، (2020).
16. عبد النبي، محمد أحمد، 2010، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولى، زمزم، عمان –الاردن.
17. عبيد، رامي يوسف، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، منظومة ضمان الودائع المصرفية في الدول العربية: الأدوار والأهداف، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي (2022).
18. العبيدي، أحمد بشير محمود علوان، (2024)، تأمين الودائع وتأثيره في تعزيز أداء القطاع المصرفي (FDIC) انموذجاً، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، العراق.
19. العجمي، أحمد عبد العليم، الأزمات المصرفية، مجلة دورية، آفاق اقتصادية معاصرة، (2023).
20. غزازي، عماد، (2014)، أزمات النظام المالي العالمي: أسبابها وتكاليفها الاقتصادية مع إشارة خاصة للأزمات المالية العالمية لعام 2008، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية.
21. الغندور، حافظ كامل، 2003, محاور التحديث الفعال في المصارف العربية (فكر ما بعد الحداثة)، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
22. غوار، دهيمي، (2015)، دور نظام التأمين على الودائع في مواجهة المخاطر المصرفية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة (2001–2014)، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
23. الكراسنة، براهيم، 2010, أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
24. مجالات الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في المصارف، تقرير اتحاد المصارف العربية، (2025).
25. مسعود، سناء ماهر محمدي، إطار مقترح بين مدخلي القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج الأداء المتوازن لتطوير دور المراجعة الداخلية في أدارة لمخاطر بالنوك التجارية، القاهرة، جامعة بنها، كلية التجارة، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، (2013).
26. ميلاد، عقيل، دور نظام ضمان الودائع في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة المصرفية: دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الليبي، جامعة الاسمرية الإسلامية_ ليبيا، (2017).
27. النشرة الاقتصادية، 2003، دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي، بنك الإسكندرية، العدد، 35.
28. النعساني، أحمد ياسر النعساني، (2024)، أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تخفيف المخاطر في العمليات المصرفية: دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك الراجحي والأهلي، مجلة ابتكارات للدراسات الإنسانية والاجتماعية.

29. الهاشل، مداخلة للدكتور محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي، خلال اجتماع الدورة الاعتيادية التاسعة والثلاثين مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في صندوق النقد العربي المنعقد في القاهرة في جمهورية مصر العربية يوم الأحد 13 سبتمبر 2015.
30. وارد، خليل عطاالله، 2005, الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، مصر.

المراجع الأجنبية

1. Basel Committee on Banking Supervision Principles for sound stress testing practices and supervision (2009).
2. Basel Committee on Banking Supervision. Newsletter on artificial intelligence and machine learning. Bank for International Settlements. (2022).
3. BCBS-Climate-related financial risks: a survey on current initiatives (2020).
4. BCBS-Monitoring tools for intraday liquidity management (2013).
5. BCBS-Principles for effective risk data aggregation and risk reporting (2013).
6. BCBS-Sound Practices: implications of fintech developments for banks and bank supervisors (2018).
7. Darko B. Vuković, Senanu Dekpo-Adza & Stefana Matović, AI integration in financial services: a systematic review of trends and regulatory challenges (2025)
8. Data Extraction, Transformation, and Loading Process Automation for Algorithmic Trading, Machine Learning Modelling and Performance Optimization. (2023).
9. David S. Hoelscher, Michael Taylor, and Ulrich H. Klueh, The Design and Implementation of Deposit Insurance Systems. INTERNATIONAL MONETARY FUND /Washington DC, (2006)
10. Diamond, D. W., & Dybvig, P. H. (1983), (Bank Runs, Deposit Insurance, and Liquidity). Yale University, university of Chicago, Journal of Political Economy.
11. Edward I. Altman Financial Ratios, Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Bankruptcy. The Journal of Finance. (1968).
12. Edwards ،Frankel, (Preventing Currency Crises in Emerging Markets), (2009), University of Chicago.
13. Ergungor, O. Emre; Thomson, James B.; 2005. (Systemic Banking Crises). The Federal Reserve Bank of Cleveland, USA.
14. European Banking Authority. Guidelines on loan origination and monitoring. (2020).
15. European Commission. Proposal for a Regulation laying down harmonized rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act). (2021).
16. Gillian Garcia. INTERNATIONAL MONETARY FUND Monetary and Exchange Affairs Department Deposit Insurance: Obtaining the Benefits and Avoiding the Pitfalls (1996).
17. Giorgio Baldassarri Hoger von Hogersthal, Artificial Intelligence and Alternative Data in Credit Scoring and Credit Risk Surveillance (2023).

18. Hamisu, S., & Hassan, R. (2017) Depositors Protection Scheme: Appraisal of Islamic Banks Participation in Deposit insurance System. Journal of Islamic Banking and Finance.
19. International Journal of Information Management Data Insights," Machine learning in banking risk management: Mapping a decade of evolution ". (2025).
20. International Monetary Fund. Deposit Insurance and Financial Stability: Theory, Policy, and Evidence. (2021).
21. International Organization for Standardization. “Risk management Guidelines” (ISO 31000:2018).
22. Jaque Mistral, Financial Re-regulation: A Transatlantic Challenge, Financial Economics Review, December 2010.
23. Kaminsky, Graciela L.; Reinhart, Carmen M.; (1996). (The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems). Board of Governors of the Federal Reserve system, Washington, USA.
24. Kochanski & Partners. Digital revolution in Polish taxation: What we can learn from European Al systems, (2023).
25. Laeven, L., & Valencia, F. (2020). (Systemic Banking Crises Database II). Yale University, IMF Economic Review.
26. Luc Laeven ،Asli Demirguc-Kunt, Edward Kane, 2006, Determinants of Deposit-Insurance: Adoption and Design, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge.
27. Nancy Andrea Silva, The Economics of Banking Crisis, Regulation and Deposit Insurance/London School of Economics and Political Science for the degree of Doctor of Philosophy, London, September (2008).
28. Nier, Baumann, (2006), Market discipline, disclosure and moral hazard in banking, Journal of Financial Intermediation, Volume 15, Issue 3.
29. Subutai Ahmad, Scott Purdy, Real-Time Anomaly Detection for Streaming Analytics (2016).
30. the Eba methodological guide indicators for risk assessment and resolution & detailed risk analysis tools (2025).
31. Valentin Lennart Heß, Bruno Damásio, International Journal of Information Management Data Insights," Machine learning in banking risk management: Mapping a decade of evolution " * Nova Information Management School (NOVA IMS), Universidade Nova de Lisboa, Campus de Campolide, Lisboa, Portugal (2025)
32. Yılmaz Rasim, 2003, Bank Runs and Deposit Insurance in Developing Countries: The Case of Turkey, submitted to the Faculty of the College of Arts and Sciences of American University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Economics.